المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الثالث وتسعون - أيلول ٢٠٢٠

No. 93 Sep. 2020

الـرأي العام يطالب بـالاسرع لوقف الاغتيالات والخطف والقتل المسـتمرة والكشـف عن مصير المغيبين في العراق

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان يساند الحملة الوطنية والدولية للكشف عن مصير المغيبين قسرياً

بمناسبة ذكرى اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري الذي يصادف ٣٠ / آب من كل عام ، من اجل تسليط الانظار على هذا الملف المأساوي الخطير الذي يمس آلاف الافراد في العديد من دول العالم ، واهمية السعي الجاد من جميع الاطراف للكشف عن مصير الضحايا المغيبين والمفقودين والمختطفين، وذلك من خلال الالتزام بالعهود والاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بهذه الجرائم المنافية لمبادئ حقوق الانسان والقيم الانسانية .

ان المنتدى العراقي في الوقت الذي يعرب عن شديد قلقه على مصير الآلاف من المغيبين في العراق ، يطالب بالعمل الجاد من قبل السلطات الحكومية والجهات المهيمنة على اغلب مفاصل الدولة ، من خلال الاسراع في حسم هذا الملف الشائك في العراق ، وانهاء معاناة آلاف العوائل التي فقدت معيلها في الحروب والنزاعات والاختلافات الطائفية والفكرية ، خاصةً ان العراق يعتبر من بين الدول التي تضم اكبر عدد من المفقودين في العالم .

وسبق واصدر المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان تقريراً مفصلاً عن ملف ضحايا المغيبين والمفقودين والمختطفين في العراق في اوائل شهر آب / ٢٠٢٠ ، و وزع بنطاق واسع بهذه المناسبة .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٣٠ / آب / ٢٠٢٠

الجمعيات والمنظمات المنضوية في المنتدى :

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان /بغداد
- جمعية المواطنة لحقوق الانسان /العراق
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان /العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الانسان /النجف
- الجمعية العراقية للمتقاعدين /العراق
- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / امريكا
- هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
- المرصد السومري لحقوق الانسان /هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق (اومرك) / المانيا
- لجنة الدفاع عن حقوق الانسان /استراليا

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

متى يوحدنا العراق ؟

زهير كاظم عبود

حين تمر الأزمات والظروف العصيبة على الشعوب تصبح دافعاً للتوحد والموقف المنسجم ، وسبباً يدعو الأحزاب والكتل السياسية والشخصيات أن تضع مصالح الشعب وترصين الجبهة الداخلية فوق كل الاعتبارات والمصالح .

العراق اليوم يمر بظروف حرجة متعددة ، والحكومة تسعى وتجاهد من أجل تجاوز كل ظرف وفق إمكانياتها ، وخلال هذه الظروف التي تزداد نكون بحاجة لوقفة وطنية تتطلب تأجيل كل الخلافات ، والشروع بالعمل لخدمة الناس وضمان مستقبلهم ، وتقويم وترميم العملية السياسية، مطلوب من السلطة التشريعية أن تضاعف جهودها في إنجاز مشاريع القوانين المطلوبة ، ومطلوب من السلطة التنفيذية أن تقف بأمانة وإخلاص لتنفيذ تفاصيل خطة منهاج الحكومة ، وصولا الى الانتخابات المبكرة ومحاسبة القتلة والفاسدين ، ومطلوب من السلطة القضائية أن تقف موقفا يليق بتأريخها وسمعتها ودورها الفاعل في اثبات الحقوق ومعاقبة الفاسدين والجناة وسراق المال العام ، وألا ننشغل بالاختلاف في وجهات النظر أو تقاطع المصالح والمنافع، فالعراق اليوم يطالبنا أن نتجاوز الظروف ونوحد المواقف .

انتصرنا على تنظيمات الإرهاب التي دنست ترابنا الوطني ، وترك الانتصار مدنا وبيوتاً متهدمة وخسائر كبيرة بالأرواح واسراً مهجرة، ما يتطلب منا أن نتعاون للتخفيف من هذا الدمار ، ونسعى بالطرق التي يمكن أن تتوفر للمساعدة في إعادة الاعمار وترميم ما يمكن اعادة بنائه، وعودة الناس من المخيمات الى مساكنها وأعمالها .

إنَّ تجارب الشعوب تؤكد بشكل واضح على توافق النخب السياسية والشخصيات الوطنية للتوصل الى حلول تساند عملية التصدي للظروف والأزمات بما فيها الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها العراق، وهذا الموقف امتحان سيسجله التاريخ بفخر لهذه النخب والشخصيات حين تضع مصلحة الشعب فوق كل الاعتبارات ، خلال هذه الفترة الحكومة بدأت تظهر بشكل جدي مواجهتها للفساد وتصديها للإرهاب ، والعمل على سيادة منطق القانون ، ومنع انتشار السلاح خارج نطاق الدولة ، مع وجود الجائحة التي وللاسف بدأت تنتشر بين العراقيين لقلة الوعي وعدم الالتزام بالتعليمات ، ومع الضائقة المالية، فاننا نجد أن العمل التنفيذي للحكومة بكل الأشكال لا يمكن أن ينعكس بشكل ايجابي وفعال ما لم يجد المساندة والتعاطف من كل الأحزاب والشخصيات .

مجلس النواب يشكل السلطة التشريعيَّة، وكل نائب عليه أن يضع أمام ضميره وحسبانه أنه يمثل كل عراقي بغض النظر عن قوميته أو دينه أو مذهبه ، ووفق هذا الاعتبار يتم الحرص على تشريع القوانين ، وكل عنصر في السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية وحتى أصغر موظف أو عامل مطالبين بمضاعفة الجهد، والتفاني بإخلاص للعمل من اجل سيادة دولة القانون ، ودون ذلك سنبقى أسرى الانفلات والأفعال الخارجة عن القانون ، كما ان على السلطة القضائية وهي تتمسك باستقلاليتها أن تكون كما عهدناها شجاعة في قراراتها، وأمينة في تطبيق القوانين ، وحيادية في عملها ونظرتها، وان التحالف بين الأخيار يمكن أن يخلق حائط الصد لتجاوز الصعاب .

ما يطلبه أهل العراق من قياداتهم وساستهم قليلاً من الحكمة والتروي والمروءة، والابتعاد عن الخطابات الإعلامية التي تزيد نار الاختلاف ، وان تكون قياداتنا بمستوى ما تعرض له العراق من هزات عديدة تجمعت خلال هذا الظرف ونغصت حياة العراقيين ، فاعينوا الناس على تجاوز المحنة، وانتم أهل لأن تقفوا مثل هذا الموقف .

القضية التي تجمعنا اليوم هي قضية العراق ، ولا سبيل لنا جميعا غير أن يعود العراق سالما ومعافى، ولذا علينا أن نختزل الزمن ونحرق المراحل وصولا الى الموقف الصحيح والحياة التي نتشارك بها ، وحتى يذكرنا التاريخ بشرف وبأمانة، فإنْ لم يوحدنا العراق فماذا يوحدنا بعد اليوم ؟

المجتمع العراقي ومسؤوليَّات حمايته

علي حسن الفواز

التحرك الأمني لمواجهة الجريمة المنظّمة والقضاء على الاغتيالات ليس شعارا للتزجية السياسية ، ولا حتى خطابا للتعبير عن وجود ازمة في ادارة الملفين الأمني والسياسي، بقدر ما أنّ هذا التوجّه بات أمرا واقعا، وحاجة ضرورية لمواجهة تحديات كبيرة ، تخصّ الدولة والمجتمع، مثلما تخصّ مواجهة جماعات العنف، الذي يهدد الأمن المجتمعي والسلم الأهلي .

ما احسبه مدعاة للتواصل والتفاعل في هذا السياق، يتطلب عملا مؤسساتيا كبيرا، وجهدا يستند الى خطط وبرامج، والى آليات عمل، والى إرادة أمنية وسياسية، فضلا عن تأمين الفعاليات اللوجستية والاستخباراتية، والتي من شأنها أن تجعل ذلك التحرّك الأمني ناجحا وفاعلا .

كما أن العمل الاطاري لإنجاح الفعاليات الأمنية يتطلب وعيا بمسؤوليات التخطيط والعمل والمتابعة من جانب، مثلما يتطلب دعما سياسيا واضحا على المستوى الحكومي و المستوى النيابي و على المستوى القضائي، لأنّ هذا الدعم هو الذي سيجعل الممارسة الأمنية عميقة الأثر في الواقع، وفي الحدّ من الجريمة المنظمة، وباتجاه الكشف عن الاغتيالات التي تنال عديدا من الاشخاص، بقطع النظر عن الدوافع التي تقف وراءها، وأعتقد أنّ اعتماد الاساليب الحديثة في الرصد والمراقبة وفي تأمين المعلومات، فضلا عن عمليات ضبط السلاح والسيطرة على بؤر التوتر في بعض المناطق العشائرية سيكون منطلقا واقعيا لانجاح هذا الممارسة، ولايجاد بيئة مجتمعية أمنية بعيدة عن مخاطر التهديد والعنف .

قد يبدو صعبا توصيف جرائم الاغتيالات ، إنْ كانت تقف وراءها أهداف سياسية أو جنائية ، وبالطريقة التي تجعل تعريفها قانونا يستدعي جهدا قضائيا وتدخلا أمنيا ، وجهدا يتقصّى الجريمة حال وقوعها، ومتابعة حيثياتها، و كذلك التعرّف على ماتحمله من أبعاد وأهداف، وهو ما اصبح حديثا مفتوحا في كثير من المحافل، على المستوى النيابي والمستوى الأمني، ولعل الدعوة لتشكيل قوة أمنية خاصة لمكافحة الاغتيالات، تعدّ من اكثر الخيارات والقرارات فاعلية ، للتقليل من نسب الجريمة المنظمة، واتخاذ الاجراءات اللازمة الضرورية والسريعة بصدد الكشف عنها، وهذا الأمر يتطلب وجود بيئة أمنية وسياسية تكفل عملية الاسناد، والدعم الذي يخصّ اجراءات الجهات الامنية، لاسيما في مجال التنسيق مع الانتربول في حال وجود خيوط لجرائم الاغتيال مع جهات خارجية، وعابرة للحدود ، أو تكون دوافعها لها علاقة بأجندات تتطلب جهدا دوليا واقليميا .

التعاطي مع موضوع جرائم الاغتيال، ليست بعيدة ايضا عن جرائم الارهاب ، لأن مثل هذه الجرائم تهدف الى تهديد أمن الدولة ، وامن الناس وارواحهم ، وأن سرعة التصدّي لها والكشف عنها سيُسهم في تحقيق الأمان الاجتماعي، مثلما سيجعل المواطنين يثقون بمؤسساتهم الأمنية ويتعاونون معها في الحصول على المعلومات ، التي تساعد تلك المؤسسات للتحقيق الايجابي وللوصول الى الجناة بسرعة ، وهو ما يعني السيطرة على تلك الجرائم ومنع تحوّلها الى ظاهرة تهدد السلم المجتمعي ، لأن النجاح الأمني سيلعب دورا كبيرا في دعم البيئة السياسية ، وعملية المشاركة الديمقراطية والحق في التظاهر والتعبير عن الرأي ، وهي قضايا تشكّل واحدة من اكثر تحديات العملية السياسية العراقية التي تحتاج الى الثقة والتواصل والمشاركة .

مكافحة الفساد : الثقة جيدة ، لكن رقابة الشعب أجود !

د. كاظم حبيب

الفساد في العراق لم يعد ظاهرة سطحية يمارس بين الحين والآخر، أو من هذا الشخص أو هذا الحزب أو تلك الجهة الحكومة أو الخاصة أو من هذه الدولة أو تلك، بل تحول الفساد عبر السنوات المنصرمة، منذ الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق وتشكيل مجلس الدولة الانتقالي بقيادة بول بريمر، لاسيما في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٦-٢٠١٤ ، وعدم توقفها حتى ألان، نظاماً (System) متكاملاً وفاعلاً يمارس بجرأة وبلا حياء واستمرارية من قبل سلطات الدولة الثلاث ومؤسساتها وهيئاتها المستقلة وعموم الأجهزة المدنية والقوات المسلحة العراقية بكل صنوفها بصورة سافرة بمشاركة جميع الأحزاب الإسلامية السياسية، الشيعية منها والسنية، وتشكيلاتها المسلحة المعلن عنها أو المستترة، ومنها بشكل خاص الحشد الشعبي والميليشيات الطائفية المسلحة، وكذلك الأحزاب القومية، العربية منها والكردية، وكذلك القطاع الخاص الاقتصادي والتجاري والعقاري والبنوك المحلية الخاصة والحكومية، وبمشاركة قسرية من جانب المجتمع لتسيير شؤونه الخاصة والعامة، إضافة إلى مشاركة مستمرة من جانب الدول والشركات الأجنبية، لاسيما دول الجوار، وكذلك الدول الكبرى وتلك التي يتعامل معها العراق. هذا التشخيص الواقعي لا يعني عدم وجود أشخاص أو دوائر في هذا النظام لا يتسمون بالنزاهة والعفة والضمير والحس الوطني. إلا إن هؤلاء الأشخاص أو المجموعات لا يشكلون سوى القلة غير المؤثرة والمركونة جانباً والمكروهة من قبل الغالبية الفاسدة الفاعلة والمهيمنة على الحكم والمال والنفوذ الاجتماعي .

هذا الواقع يؤكد حقيقة مهمة إن محاربة هذا النظام، وأن كان غير مستحيل، ولكن صعب للغاية ومصحوب بمحاولات جادة للإجهاز على من يحاول التحرش بهذا النظام أو استدعاء شخوصه ومحاسبتهم، فهم يملكن أسلحة عدة وليس سلاحاً واحداً، ليس الميليشيات المستعدة للخطف والتغييب والتهديد والقتل في كل لحظة، بل وأيضا لهم قوى الدولة (السلطة التنفيذية ومجلس النواب والقضاء) التي تحميهم، كما لهم في الخارج من يمارس كل الضغوط لإفشال كل محاولة لفتح ملفات الحيتان الكبار التي أتت ليس على مئات المليارات من الدولارات الأمريكية وسرقت الخبز واللقمة من أفواه الفقراء والمعوزين وأوقفت عملية التنمية الوطنية وزورت بتلك الأموال الانتخابات النيابية العامة والمحلية وغطّت على القتلة والمزورين ..الخ, فحسب، بل أن نظام الفساد المالي والإداري والسياسي قد صادر كامل حقوق الإنسان المثبتة في لائحة حقوق الإنسان الدولية لعام ١٩٤٨ وبقية الوثائق واللوائح الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان والشرعة الدولية .

من هنا تبرز حقيقة أن الفساد يعتبر من الجرائم الكبرى التي يجب ألّا تسقط بالتقادم، بل يجب ملاحقة مرتكبيها حتى تحقيق العدالة. ومن هنا جاءت المطالبات الشديدة والمستمرة من جانب بنات وأبناء الشعب المخلصين بمحاربة الفساد والفاسدين وتجلت في أغلب المظاهرات والتحركات المدنية خلال السنوات المنصرمة، والتي تبلورت في هتافين صارخين "باسم الدين باگونة الحرامية"، باسم الدين والمذهب باعوا وطنه"، ثم تبلورت في شعارين مهمين: "نازل أخذ حقي"، و "أريد وطن" مستقل، يكون الشعب فيه هو صاحب الكلمة العليا والمصلحة .

قبل ايام نشرت وسائل الإعلام العراقية خبراً مهماً مفاده تشكيل رئيس مجلس الوزراء لجنة مسؤولة عن التحقيق في ملفات الفساد والقضايا الكبرى، التي طالما طالب الشعب بفتحها والتحقيق بالحيتان الكبرى التي أذلت الشعب العراقي وأفقرته وعطلت عملية التنمية والتقدم وأشاعت الرثاثة في جميع جوانب حياة المجتمع. وأوكل رئاسة اللجنة إلى الفريق الحقوقي السيد أحمد طه هاشم، معتمداً بهذا التكليف على عمله معه ومعرفته به وثقته بأمانته، كما وضعت تحت تصرفه ما يحتاج له من إمكانيات مادية وإدارية وملفات محفوظة منذ سنوات. ثم أوكلت للجنرال عبد الوهاب الساعدي، رئيس جهاز مكافحة الإرهاب، مهمة اعتقال من ترى اللجنة ضرورة تقديمه للمحاكمة .

لا شك إن هذه اللجنة ستحتاج إلى عدة مسائل جوهرية :

١) تأييد الشعب وقوى الانتفاضة والأحزاب الوطنية والديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني لهذا الإجراء ومتابعة تنفيذه .

٢) تأمين مشارة خبرة مجموعة من الحقوقيين العراقيين والقضاة النزيهين، إضافة إلى الخبرة الدولية في مجال التحقيق بقضايا الفساد المالي، وقضية اجتياح الموصل ونينوى، وشهداء معسكر سپايكر، وأحداث الأنبار عام ٢٠١١، وشهداء انتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩، وقضايا المغيبين والمختطفين والاغتيالات، ...الخ .

٣) ليس الهدف من التحقيق والمحاكمات هو الانتقام ونشر الأحقاد والكراهية في صفوف المجتمع، بل تحقيق العدالة واستخلاص الدروس منها ومن تجارب السنوات المنصرمة والخبرات التي يفترض الاستفادة منها والأسس التي يستوجب أن تسود في الدولة والمجتمع، وسيادة القانون وهيبة الدولة ومنع التجاوز على الدستور وحماية حقوق الإنسان والمجتمع وثروة البلاد .

٤) إشراك الشعب من خلال نشر الوثائق والشفافية في التعامل مع الملفات وتأمين رقابة الشعب ومنظمات المجتمع المدني، ومنها منظمات حقوق الإنسان، والنقابات، على مجرى التحقيق والمحاكمات، مع الاهتمام بسرعة ودقة إنجاز الملفات بهدف الّا تمتد طويلاً بحيث يتسنى للفاسدين الهروب من وجه العدالة أو تمييع القضايا، لاسيما لأولئك الذين ما زالوا يلعبون دوراً كبيراً في إدارة دفة السياسة في البلاد والتحكم بمجلس النواب وأجهزة الدولة والحشد الشعبي...الخ .

٥) إن الثقة باللجنة التحقيقية وشخوصها أمر ضروري جداً، وإلا فالعملية لا تستحق الذكر، ولكن رقابة الشعب ومتابعته لها هي الأجود، التي لا بد منها للوصول إلى النتائج العادلة والمرجوة .

الدولة العراقية والاختفاء القسري

حميد مراد

يتناول المجتمع العراقي ومؤسساته الوطنية والمنظومة الدولية بقلق كبير ملف الاختفاء القسري في العراق ومنذ سنوات طويلة لخطورته على حياة الفرد والعائلة والحريات العامة للمواطنين، لكن المصالح الشخصية والحزبية تدفعهم الى ارتكاب الانتهاكات الجسيمة من اجل السيطرة على زمام الامور في الدولة، رغم النصوص الدستورية الثمانية المعمولة بها في البلاد منذ تأسيس الدولة العراقية، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وخاصةً الاعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم لسنة ١٩٩٢، التي تفرض على جميع الدول الالتزام بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويطالب بان " لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري " .. كما تدعو الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لسنة ٢٠٠٦ التي تحدد وتعرف الاختفاء القسري على انه يتم اختطاف شخص ما أو سجنه من قبل دولة أو منظمة سياسية أو من قبل طرف ثالث بتفويض أو دعم أو موافقة من دولة أو منظمة سياسية، يتبعه من خلال رفض الاعتراف بمصير الشخص ومكان وجوده، بقصد وضع الضحية خارج نطاق حماية القانون» .

ان جريمة الاختفاء القسري تعتبر من الجرائم التي يحددها القانون الدولي، بأنها جريمة ضد الإنسانية، وتمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ويتطلب تحشيد كافة الوسائل من اجل عدم إفلات مرتكبي جريمة الاختفاء القسري من العقاب، وحق الضحايا في العدالة والتعويض .

وفي العراق اصبح موضوع الاعتقالات والتغيب سلوك يومي من اجل بث الخوف والرعب في صفوف المواطنين وكان هذا السلوك له ابعاده القومية والدينية والمذهبية والحزبية والفكرية، وقد نفذ ضد مئات الآلاف من النساء والاطفال والشباب وكبار السن ممن عارضوا رئس السلطة او الحزب الحاكم، او نهج الحكومة، وكانت من اصعب المراحل في هذا المجال على العراقيين .. والتي انقسمت الى خمس مراحل عبر تاريخه المعاصر :-

- المرحلة الاولى :

بدأت عمليات القتل في العهد الملكي بعد مجزرة سميل عام ١٩٣٣، واخذت الجرائم طريقها بالتصاعد ضد العسكريين والمدنيين والسياسيين.

- والمرحلة الثانية :

جاءت بعد اعلان الجمهورية عام ١٩٥٨ مورست عمليات القتل و السحل بحق العراقيين وكانت ابرزها ما حدث في قصر الرحاب واحداث الموصل وكركوك .

- والمرحلة الثالثة:

عقب انقلاب ٨/شباط من عام ١٩٦٣ لغاية شهر تشرين من العام نفسه، قوات الحرس القومي تطارد المعارضين، ويقومون باعتقالاتهم وتعذيبهم وتصفيتهم في ممارسة غريبة وجديدة على الساحة السياسية، وتعتبر الانطلاق الاولى لعمليات الاختفاء القسري في العراق.

- والمرحلة الرابعة:

من عام ١٩٦٨ ولغاية سقوط النظام في ٢٠٠٣ .. كانت الثقافة العامة ونهج السلطات في هذه المرحلة هي الاغتيالات والاعتقالات والتعذيب والاعدامات الجماعية والفردية والتغيب التام، والترحيل والتهجير، واستخدام السلاح الكيمياوي وعمليات الانفال، وضحايا مناطق الحزام الامني اي يمنع التواجد والسكن والعمل من مناطق معينة من البلاد، فضلاً عن القمع الدموي المستخدم ضد ثوار الانتفاضة الشعبية، والعثور على رفاة الضحايا بعد سنوات في المقابر الجماعية المنتشرة في المدن العراقية .

- والمرحلة الخامسة :

من عام ٢٠٠٤ ولغاية الان والتي امتازت بالنهج الطائفي وتقليد لمن سبقهم في الحكم من عمليات الاعتقال العشوائي وجرائم الخطف والابتزاز والتغيب في الاماكن المجهولة والمعتقلات السرية، وحرمانهم من الحرية وحق الحياة، والقتل على الهوية، الى جانب قيامهم بإجبار المواطنين على التهجير والمغادرة، وقمع المتظاهرين السلميين .

واليوم يحتفل العالم باليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري الذي يصادف في ٣٠ من آب من كل عام من اجل تسليط الضوء على الاشخاص الذين جرى تغيبهم وعدم معرفة مصيرهم الذي اصبح مجهولاً، وهنا لا بد ان نستذكر معاناة الشعب العراقي الذي تعرض الى اعتداءات فضه من قبل الحكومات ولمدة "٩٩" عاماً !! كان الاجدر بالحكومات الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية لتعزيز الحريات العامة والعدالة والاستقرار العام في الدولة لا ان تخلق المبررات والذرائع غير القانونية لقمع مواطنيها عن طريق اجهزتها الامنية الفاشية التي زرعت الخوف والقلق الدائم في صفوف المجتمع .

وفي هذه المرحلة الراهنة هناك آلاف من المعتقلين والمفقودين والمغيبين لم تحدد اعدادهم الحقيقية نتيجة الاعتقالات العشوائية من قبل جهات متعددة، ولم يسمح لهم بالوقوف امام المحاكم لإثبات براءتهم او ادانتهم، لذا يتطلب من مجلس النواب العراقي والقوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني مناهضة الاختفاء القسري والضغط على الحكومة لتتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية ازاء هذا الملف الخطير، والكشف عن مصير العراقيين المعتقلين والمغيبين، وتحديد مصير المفقودين الذين اختفوا في ظروف غامضة .

10 أيلول اليوم العالمي لمنع الانتحار *

في كل عام يضع مايقارب ٨٠٠ الف شخص نهاية لحياته، هذا فضلا عن الكثيرين ممن يحاولون الانتحار. وتمثل كل حالة انتحار مأساة تؤثر على الأسر والمجتمعات والبلدان بأكملها بما تحدثه من آثار طويلة الأمد على من تركوهم وراءهم. يحدث الانتحار في مختلف مراحل العمر، وقد سجل ثاني أهم سبب للوفيات بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٦ .

الانتحار لا يحدث في البلدان المرتفعة الدخل فحسب، بل هو ظاهرة عالمية في جميع أقاليم العالم ، وفي حقيقة الأمر، إن أكثر من ٧٩٪ من حالات الانتحار العالمية في عام ٢٠١٦ حدثت في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل .

ويمثل الانتحار مشكلة خطيرة للصحة العمومية بيد أنه يمكن توقيه بفضل تدخلات آنية مسندة بالبينات والتي عادة ما تكون منخفضة التكاليف. ولضمان فعالية الاستجابة الوطنية يتعين توفير استراتيجية شاملة متعددة القطاعات للوقاية من الانتحار .

من هم المعرضون للخطر ؟

على الرغم من أن العلاقة بين الانتحار والاضطرابات النفسية (خاصة الاكتئاب والاضطرابات الناجمة عن تعاطي الكحول) معلومة تماما في البلدان المرتفعة الدخل، إلا أن هناك العديد من حالات الانتحار التي تحدث فجأة في لحظات الأزمة نتيجة انهيار القدرة على التعامل مع ضغوط الحياة، مثل المشاكل المالية، أو انهيار علاقة ما أو غيرها من الألآم والأمراض المزمنة ، بالإضافة إلى ذلك، تقترن النزاعات والكوارث والعنف وسوء المعاملة أو الفقدان والشعور بالعزلة بقوة بالسلوك الانتحاري ، وترتفع معدلات الانتحار كذلك بين الفئات المستضعفة التي تعاني من التمييز مثل اللاجئين والمهاجرين؛ والشعوب الأصلية؛ والسحاقيات والمثليين، والمخنثين والمتحولين جنسيا، وثنائيي الجنس، والسجناء ، وتعتبر محاولة الانتحار السابقة أقوى عامل خطر للانتحار .

طرق الانتحار

يقدر أن حوالي ٢٠٪ من حالات الانتحار العالمية تنجم عن التسمم الذاتي بالمبيدات، والتي يقع معظمها في المناطق الزراعية الريفية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويعتبر الشنق والأسلحة النارية من الطرق الأخرى الشائعة للانتحار .

إن معرفة أكثر طرق الانتحار شيوعا من الأمور المهمة في وضع الاستراتيجيات الي أثبتت فعاليتها في الوقاية من الانتحار مثل تقييد الوصول إلى وسائل الانتحار.

الوقاية والمكافحة

يعتبر الانتحار من الأمور التي يمكن الوقاية منها ، فهناك عدد من التدابير التي يمكن اتخاذها على مستوى السكان، والسكان الفرعيين والمستويات الفردية لمنع الانتحار ومحاولات الانتحار ، وتشمل هذه الأمور ما يلي :

الحد من فرص الوصول إلى وسائل الانتحار (مثل مبيدات الآفات، الأسلحة النارية، وبعض الأدوية) .

إعداد وسائل الإعلام للتقارير بطريقة مسؤولة .

التدخلات المدرسية :

تطبيق سياسات الكحول للحد من استخدام الكحول على نحو ضار؛

التشخيص والعلاج والرعاية المبكرة للمصابين باضطرابات نفسية أو الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان والآلام المزمنة والاضطرابات العاطفية الحادة .

تدريب العاملين الصحيين غير المتخصصين في تقييم وإدارة السلوك الانتحاري .

توفير رعاية المتابعة للأشخاص الذين أقدموا على الانتحار وتوفير الدعم المجتمعي لهم .

يعتبر الانتحار من القضايا المعقدة، وبالتالي تتطلب جهود الوقاية من الانتحار التنسيق والتعاون بين العديد من قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاع الصحي والقطاعات الأخرى مثل التعليم والعمل والزراعة والعدل والقانون، والدفاع، والسياسة، والإعلام. وينبغي أن تكون هذه الجهود شاملة ومتكاملة حيث انه لا يمكن لأي نهج أن يؤثر بمفرده على قضية معقدة مثل قضية الانتحار .

التحديات والعقبات وصمة العار والمحظورات

إن وصمة العار التي تحيط بالاضطرابات النفسية والانتحار تعني أن كثير ممن يفكرون في وضع نهاية لحياتهم أو حاولوا الانتحار سيتعذر عليهم طلب المساعدة، وبالتالي لن يحصلوا على المساعدة التي تمس حاجتهم إليها. إن قضية الوقاية من الانتحار لم تعالج بشكل كاف بسبب ضعف الوعي بالانتحار كمشكلة صحة عمومية رئيسية ولكونه من المحظورات في كثير من المجتمعات مما يحول دون مناقشته علنا. فحتى الآن، لم يقم سوى عدد قليل من البلدان بإدراج الوقاية من الانتحار ضمن أولوياتها الصحية، ولم يذكر سوى ٣٨ بلدا فقط وجود استراتيجية وطنية للوقاية من الانتحار .

ومن المهم للبلدان إذكاء الوعي المجتمعي وكسر المحظورات لإحراز تقدم في الوقاية من الانتحار .

على الصعيد العالمي، هنالك ضعف في إتاحة البيانات الخاصة بالانتحار والإقدام عليه ونوعية هذه البيانات، فلا يوجد سوى ٨٠ دولة فقط من الدول الأعضاء لديها بيانات جيدة عن تسجيل الأحوال المدنية يمكن استخدامها مباشرة لتقدير معدلات الانتحار. مشكلة

ضعف البيانات حول الوفيات لا تقتصر على الانتحار، ولكن نظرا لحساسية الانتحار - وعدم شرعية السلوك الانتحاري في بعض البلدان - فمن المرجح أن يكون ضعف الإبلاغ وسوء التصنيف بالنسبة للانتحار أكبر منه بكثير مع سائر أسباب الوفيات الأخرى .

وينبغي الارتقاء بمستوى الترصد ورصد الانتحار ومحاولات الإقدام على الانتحار لوضع استراتيجيات فعالة للوقاية من الانتحار. فالفروق بين البلدان في أنماط الانتحار، والتغيرات في معدلات وخصائص وأساليب الانتحار تبرز حاجة كل بلد إلى تحسين شمولية وجودة وتوقيت البيانات المتعلقة بالانتحار. هذا يشمل تسجيل الأحوال المدنية المتعلقة بالانتحار، وسجلات المستشفيات الخاصة بمحاولات الانتحار والمسوحات الممثلة وطنيا والتي تقوم بجمع المعلومات حول محاولات الانتحار المبلغ عنها ذاتيا .

استجابة المنظمة

تقر منظمة الصحة العالمية بالانتحار كأحد قضايا الصحة العمومية التي تحظى بالأولوية. حيث كان أول تقرير لمنظمة الصحة العالمية حول الانتحار بعنوان «الوقاية من الانتحار: ضرورة عالمية» والذي نشر في عام ٢٠١٤، يهدف إلى زيادة الوعي بأهمية الانتحار ومحاولات الإقدام عليه من منظور الصحة العمومية، وإلى جعل الوقاية من الانتحار أولوية قصوى على جدول أعمال الصحة العمومية العالمي. كما يهدف التقرير إلى تشجيع البلدان ومساعدتها في تطوير أو تعزيز استراتيجيات شاملة للوقاية من الانتحار في سياق نهج متعدد القطاعات للصحة العمومية .

ويعتبر الانتحار من الأمراض التي تحظى بالأولوية في برنامج منظمة الصحة العالمية للعمل على رأب الفجوة في الصحة النفسية والذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٨ ، ليوفر التوجيه التقني المسند بالبينات لرفع مستوى تقديم الخدمات ورعاية الاضطرابات النفسية والعصبية والمتعلقة بتعاطي مواد الإدمان ، وقد التزمت الدول الأعضاء في المنظمة بموجب خطة عمل منظمة الصحة العالمية للصحة النفسية ٢٠١٣-٢٠٢٠ بالعمل من أجل تحقيق الهدف العالمي المتعلق بخفض معدل الانتحار في البلدان بنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ .

كذلك تُعد معدلات الوفيات الناجمة عن الانتحار مؤشراً من مؤشرات الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة: تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠ .

* منظمة انسانيون لحقوق الانسان

لجان مكافحة الفساد

د. أثير ناظم الجاسور

بالعادة أية قضية تحدث في العراق ويكون أحد أطرافها شخصية حزبية سواء كانت متنفذة أو غير ذلك ويستشكل عليها رجال القانون والدولة والمواطن نجد أن في ثناياها مجموعة من القضايا أيضاً التي تتطلب الدراسة والفحص والتمحيص لما تحمله من خطورة تهدد كيان الدولة والمجتمع وخصوصاً إذا كانت قضية فساد .

قد تتطلب قضية مكافحة الفساد قوة منقطعة النظير خصوصاً في دولة مثل العراق ضعفت فيه سلطة الدولة والقانون مقابل سلطة الأحزاب التي رسمت وخططت وهندست لعراق خالٍ من الكفاءات والامكانيات بعد أن تم استهدافهم بشكل مباشر أم غير مباشر، يعد الفساد واحد من الأسباب التي جعلت من العراق يتذيل القوائم في التعليم والأمن والاقتصاد والسياسة وأيضاً فيما يخص مستقبله وطريقة عمل الدولة في الوقت الحاضر وفي أي وقت، بالمحصلة الفساد أصبح حاجزاً أو قد نسميه جداراً صلباً يحتمي به العديد من الأحزاب والشخصيات الحزبية بعد أن استمكنوا من أن تكون ادواته الوصفة التي ترهم لكل طبخة سياسية تتم صياغتها بعد كل مرحلة انتخابية تثير الشكوك .

أما ما يخص لجان مكافحة الفساد فهي بالحقيقة سواء بالأمس أو اليوم هي تشكل من أجل كشف ملفات معقدة متشابكة يحيطها الشك والريبة وأساسها تبديد الأموال وتبييضها الخ، بالتالي فإن العمل الذي على أساسه تشكل هذه اللجان قد يتعارض مع تطلعات الأحزاب وخطواتها التي تنتهجها في العراق منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية اللحظة على اعتبارها هي من عززت هذه الثقافة التي نخرت بجسد الدولة إلى أن جعلته خاوٍ من أموالها وكفاءاتها وكل شيء، فقبل أن تسير الحكومة في تشكيل لجنة او لجان لمكافحة الفساد عليها أولاً النظر في حال السلطتين التشريعية والقضائية بعد ان عملت الأحزاب على جعلهما مؤسستين غير قادرة على تحقيق تطلعات الناس وطيلة هذه الفترة كان أداء هاتين المؤسستين غير مجدٍ بعد أن سيطرت الأحزاب على الدولة وبسطت نفوذهما وسيطرتهما على الوضع السياسي والاقتصادي، فمن غير الممكن ان تحاول تشكيل لجنة تحاسب جهات او شخصيات حزبية على تبديد أموال او ضياع ارض دون أن تكون قد استندت على أرضية صلبة تحيطها القوانين والتشريعات التي تساهم في تقوية كل ما له علاقة بمصير الدولة، ومن غير الممكن أن تحاسب من كان مسؤولاً عن خراب العراق من دون نزع دون نزع السلاح وفرض القانون على الجميع دون استثناء، فهم يرون أن هذه الدولة هي ومواردها من حقهم ولا يمسح لأي كائن كان أن يتعدى عن هذا الحق .

القضية الأخرى والأكثر أهمية هي أن كل من أضر بالصالح العام سواء بالفعل أو القول من مسؤولي الخط الأول والثاني والثالث لم نر أنهم تمت محاسبتهم أو سؤالهم على الأقل على ما اقترفوه ، الذي حصل تمت مكافئتهم على كل عمل قاموا به ابتداءً من اختلاساتهم وتلاعبهم بمقدرات الدولة والمواطن انتهاء بالأعمال الغير منطقية التي كانوا يمارسونها في مؤسساتهم، الذي حصل أيضاً قامت الجهات الحزبية من خلال متنفذيهم في السلطتين التشريعية والقضائية بتبرئة من قامت بتبرئته والقسم الآخر عزلهم عن مناصبهم والحاقهم بالسفارات والملحقيات لكي يستجم المسؤول ويرفع عن عاتقه حمل العراق وعمل مؤسساته، والشواهد كثيرة من وزراء ومحافظين ووكلاء وزارات ووزراء ومدراء عامين ومدراء وحدات إدارية وقانونية الخ فالقائمة تطول إذا ما أي مواطن بسيط سرد الأسماء وأفعالها في العراق وخارجه، أيضاً أن الطبقة الحزبية الحاكمة للعراق اليوم عززت الفساد وساهمت في انتشاره في سائر أرجاء العراق حتى أصبح ثقافة ترسخت في أفعال وسلوكيات الكثيرين الذين كانوا جسراً للأفعال الغير منطقية والتي أسهمت في عدم استقرار العراق .

الأكثر سخرية أن المواطن العراقي بات على يقين من أن أي لجنة تشكل من قبل الحكومة للبت في قضية فساد أو أي قضية أخرى فهي بالحقيقة عملية تمييع وتستر تصاحب هذه القضية مما يؤدي إلى أن هذه اللجان ستعمل على أن تكون القضايا التي شكلت على أساسها قضايا أقل من الثانوية إذا ما قلنا تزول بمجرد الإعلان عن تشكيل تلك اللجنة أو اللجان، هذا التفكير الجمعي عن شكل اللجان وتشكيلها وعملها سيجعل من أي قرار يصدر عنها مصدر سخرية وعدم اكتراث من قبل المواطنين ويستمر التشكيك، إلى جانب أن هذه اللجان لا تستطيع أن تعمل في أجواء السيطرة الحزبية والسلاح المنفلت الذين في كل محاولة للتصحيح يعترضون ويعارضون أي من هذه الخطوات، إن عمل هذه اللجان محاط ليس فقط بالشك والريبة واحتمالات الفشل إنما أيضاً محاط بالمخاطر والضغوطات التي يتعرضون لها أعضائها، بالتالي فإن تشكيل لجان لمكافحة الفساد يجب أن يسبقها خطوات لتفعيل القوانين والعمل على أن يكون للقانون مكانة عند المسؤول قبل المواطن وأن يعمل الجميع وفق قاعدة المصلحة العامة .

عن الإرهاب وضحاياه

د. عبد الحسين شعبان

ما زال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثّل تحدّياً عالمياً، فهو يلحق أذى باقياً بالأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ويخلّف ندوباً عميقة قد تفتر مع مرور الوقت، ولكنها لا تختفي أبداً" هذا ما قاله أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم المصادف في ٢١ أغسطس (آب) والذي قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٦٥/٧٢ العام ٢٠١٧ حيث يتم كل عام استذكار الضحايا الذين يحرمون من مقومات الحياة الطبيعية والإنسانية، من أمن واستقرار وطمأنينة، وذلك بسبب ما تعرّضوا له من أعمال إرهابية، الأمر الذي يستدعي الوقوف معهم للتخفيف من معاناتهم وتلبية احتياجاتهم وإسماع أصواتهم إلى العالم أجمع .

يمكن القول أن كل عنف إرهاب، وهذا الأخير ناجم عن التطرّف لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية أو عنصرية أو فكرية أو لأسباب أخرى، والتطرف هو ابن التعصّب، فكلّ متطرّف بالضرورة هو متعصّب، وإذا ما صار التعصّب سلوكاً فإنه يصبح تطرّفاً، والتطرّف إذا ما انتقل إلى الفعل بهدف إلغاء الآخر أو إقصائه أو تهميشه أصبح عنفاً، وهذا الأخير يستهدف الضحية بذاتها ولذاتها، في حين إذا ضرب العنف عشوائياً ينتقل إلى دائرة الإرهاب ، وخصوصاً إذا كان عابراً للحدود، فسيصبح إرهاباً دولياً .

وإذا كانت القوانين الجنائية (الوطنية) تعاقب على أعمال العنف التي تستهدف الضحية المعلومة بالنسبة لمن يمارس العنف، فإن القوانين الدولية معنية بمحاسبة الأفراد أو الجهات أو المنظمات التي تقوم بممارسة الإرهاب ، بما فيها الحكومات، لأن الأفعال التي تنجم عن الإرهاب الدولي تندرج في إطار الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحروب، بما فيها جرائم العدوان التي تهدّد السلم والأمن الدوليين .

قرارات وتوصيات

ومنذ العام ١٩٦٣ والأمم المتحدة تتخذ العديد من القرارات والتوصيات الخاصة بالإرهاب والإرهاب الدولي، وقد صدر نحو ١٣ قراراً وإعلاناً لما قبل ١١ سبتمبر (أيلول) العام ٢٠٠١ وبعد جريمة تفجير برجي التجارة العالمية في الولايات المتحدة بعمل إرهابي راح ضحيته نحو ٣٠٠٠ إنسان، أصدرت الأمم المتحدة ٣ قرارات دولية مهمة، لعل أخطرها هو القرار ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ (أيلول) العام ٢٠٠١ لأن ما تضمنه يعتبر عودة إلى قواعد القانون الدولي التقليدي، وخصوصاً إلى مفهوم "الحرب الاستباقية" أو "الوقائية" لمنع أي عمل إرهابي، بسبب احتمال وشيك الوقوع ضد دولة ما أو منشأة ما، وهو الأمر الذي أثار التباسات وزاد من موضوع تعريف الإرهاب تعقيداً، لاسيّما تحديد ماهيته وأشكاله وخلفياته الاجتماعية .

فقهاء القانون

وما يزال تعريف الإرهاب الدولي يشغل العديد من فقهاء القانون الدولي المعنيين، خصوصاً وأن القرار ١٣٩٠ الصادر في ١٦ (كانون الثاني) ٢٠٠٢ كان قد ذهب إلى اعتبار الدولة التي لم تشارك في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة شريكاً في الإرهاب، واستوجب اتخاذ عقوبات بحقها .

كما صدرت ٤ قرارات دولية بعد احتلال تنظيم داعش للموصل وتمدّدها في نحو ثلث الأراضي العراقية (٢٠١٤) إضافة إلى اعتبار " الرقة" السورية عاصمة لدولة الخلافة؛ وإذا كانت هذه القرارات تصب في إطار "الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب"، إلّا أنها من جهة أخرى تثير أسئلة ما زالت لم تحسم حول مفهوم الإرهاب وتعريفه وأشكاله واستخداماته، كما أنها تغض النظر عن ما تقوم به " إسرائيل" من أعمال إرهابية يومية بحق الفلسطينيين، وخصوصاً في عمليات الاستيطان في الضفة الغربية ، والتي تعتبر جرائم دولية ضد الإنسانية، لاسيّما محاولة تغيير الطابع الديموغرافي للأماكن المقدسة بما فيها القدس الشريف، إضافة إلى عدوانها المتكرر على قطاع غزة المحاصر منذ العام ٢٠٠٧ .

ولذلك فإن الاحتفال بذكرى ضحايا الإرهاب أمرٌ في غاية الأهمية، إذْ أنهم غالباً ما يشعرون بالإهمال لمجرد تلاشي التأثير المباشر للهجمات الإرهابية، الأمر يستوجب من المجتمع الدولي والدول المتقدّمة والغنية بشكل خاص تخصيص الموارد والقدرات اللازمة لمساعدة الضحايا لكي يتعافوا بشكل كامل من آثار العمليات الإرهابية، ولكي يتم إعادة تأهيلهم ودمجهم بالمجتمع (بالطبع من بقي منهم على قيد الحياة وكذلك أسرهم)، وذلك عبر عمل متراكم جسدياً ونفسياً واجتماعياً ومالياً ومعنوياً، ليتمكنوا من العيش بكرامة، فالعواقب المادية والنفسية والصحية والبيئية لا يمكن محوها بسهولة وستترك ندوباً خطيرة على الفرد والمجتمع .

وإذا كانت الأمم المتحدة قد قامت ببعض المبادرات، فأصدرت قراراً برقم ٢٧٦/٦٨ في ١٣ (حزيران) ٢٠١٤ أي بعد احتلال داعش للموصل واستكملته بعد تحريرها نهاية العام ٢٠١٧ بإصدار قرار برقم ٢٨٤/٧٢ بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٦ بتدقيق واستعراض إستراتيجيتها، فإن من واجب كل دولة ، إضافة إلى المجتمع الدولي أن يضع برنامجاً خاصاً طويل الأمد لمساعدة الضحايا، مثلما يقتضي توفير سبل الوقاية والحماية والتأهيل بالنسبة للضحايا، وقبل كل شيء توفير مستلزمات عيش كريم، خصوصاً لبلدان الجنوب، وذلك بإصلاح نظام العلاقات الدولية ليكون أقرب إلى العدالة .

أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق *

د. حيدر حسين آل طعمة

تفاقمت اثار جائحة كورونا نتيجة انهيار اسعار النفط في الاسواق العالمية وتراجع القدرة المالية للعراق في مواجهة تحديات عديدة اهمها توفير التمويل اللازم للقطاع الصحي وقطاع الخدمات الضرورية فضلا على تأمين رواتب الموظفين في القطاع العام وادامة وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية لاستيعاب الفئات المتضررة، نظرا لما فرضته اجراءات الحظر والحد من التنقل من تقييد للأعمال التجارية وما خلفته من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية على الظروف المعيشية للسكان. ويتوقع ان يتحمل السكان الاكثر فقرا العبء الاكبر للصدمة المزدوجة (انتشار كورونا وانهيار اسعار النفط) التي طالت العراق في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠ .

في هذا السياق، وبطلب من وزارة التخطيط، قدم البنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (يونسيف) مؤخرا دراسة مشتركة بعنوان « تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق» ركزت على اجراء تقييم سريع لأثر الازمة على الفقر والهشاشة من خلال سيناريوهات مختلفة، مع رصد لمؤشرات الفقر والهشاشة وتقويم المقترحات المناسبة لتخفيف اثار الازمة الراهنة ، وفيما يلي ايجازا لأبرز نتائج الدراسة .

معدلات الفقر

الى جانب الاثار الحادة لجائحة كورونا على الصحة العامة، فان السلوك الوقائي الذي اعتمدته الاسر، والسياسات الحكومية لاحتواء تفشي الفيروس أثر بشكل واضح على معيشة الاسرة العراقية ومستوى رفاهيتها من خلال عدة مسارات اهمها :

١- يؤدي الانخفاض الحاد في الانشطة الاقتصادية الى تقليص مدخولات الأسر، خصوصا بالنسبة للعمل باجر يومي والعمل الخاص (العمل الذاتي) .

٢- يخفض التراجع الاقتصادي من التحويلات المحلية والخارجية، مما يضعف من مدخولات الاسر التي تعتمد على التحويلات بدلا من اشتغال افرادها .

٣- يفرض التراجع الكبير في ايرادات النفط ضغوطا حادة على نظام البطاقة التموينية والتحويلات النقدية مما سيؤثر سلبا على مستويات التغذية للطبقات الفقيرة .

٤- ان الاضطراب في عملية التسويق الداخلي والخارجي قد يؤدي الى زيادة في الاسعار لاسيما المواد الغذائية، يرافق ذلك تراجع في الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، وخدمات اخرى ستترك اثارها على رفاه المواطن العراقي .

لقد انطلقت دراسة «تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق» من سيناريو (متوسط -منخفض) بموجبه تفترض ان مدخولات العاملين في القطاع العام، والعاملين لأنفسهم في المناطق الريفية لا تتأثر بالأزمة، في حين تشهد مدخولات العاملين في بقية القطاعات انخفاضا جزئيا مقارنة بمدخولاتهم قبل الازمة. وتبدأ الدراسة بسيناريو الاستجابة المباشرة للحكومة بفرض الحظر الشامل، حيث يؤثر الايقاف التام للحركة على الانشطة الاقتصادية في البلد بشكل كبير (سيناريو الحظر الشامل). بعد ذلك تتعامل الدراسة مع حالة الرفع الجزئي للحظر خلال ايام الاسبوع، سيناريو (رفع الحظر الجزئي -نشاط اقتصادي منخفض) وسيناريو (رفع الحظر الجزئي -نشاط اقتصادي عالي) للإشارة الى المستويات الممكنة من الانشطة الاقتصادية .

معدلات الهشاشة

تعتمد دراسة أثر الهشاشة على مقياس متعدد الابعاد، وقد تم تطوير منهجية لقياس التراجع الاجتماعي متأثرا بالأزمة، كتراجع الخدمات الاجتماعية، وضعف قدرة الاسرة وصمودها في التعاطي مع الازمة. وتتضمن منهجية تقدير دليل الهشاشة اربعة ابعاد محسوبة على مستوى الاسرة، وهي بُعدي التعليم والصحة كونها تمثل امكانية الحصول على الخدمات، وبُعدي الظروف المعيشية، والامن المالي كونها تمثل قدرة الاسرة على تامين متطلبات الحياة الصعبة والصمود لمواجهة الوضع القائم. ويضم كل بعد عدد من المؤشرات ولكل مؤشر وزن محدد. وتعد الاسرة هشة اذا كانت محرومة بما يقابل اكثر من ربع المؤشرات الموزونة .

النتائج المتعلقة بالفقر في العراق

١- ازداد الفقر عام ٢٠٢٠ بنسبة (١١,٧٪) ليصبح (٣١,٧٪) مقارنة بما كان عليه المعدل عام ٢٠١٨ والبالغ (٢٠٪)، لتضيف الازمة الراهنة قرابة (٤,٥) مليون فرد الى فقراء العراق والمقدر عددهم قبل الازمة بقرابة (٧) مليون قرد .

٢- حسب الفئات العمرية ارتفعت نسبة الفقر بين الاطفال دون سن الـ (١٨) بـ (١٥,٨٪) ليصبح معدل الفقر بين الاطفال (٣٧,٩٪).

٣- سُجلت اعلى معدلات الفقر المضافة بسبب الازمة في المحافظات الشمالية (٤٣٪)، تليها محافظات الجنوب (٣٦,٩٪)، في حين بلغت نسب الفقر في محافظات الوسط واقليم كوردستان (٢٦٪) و (١١٪)، على التوالي .

٤- ان (٤٢٪) من الاسر الفقيرة حديثا (بعد الازمة) هي تلك الاسر التي تعرضت لصدمة ولم تتعاف منها، او انها تعافت جزئيا، او انها عانت من نزوح. في حين ان النسبة الاكبر بين الاسر الفقيرة حديثا (٥٨٪) فإنها اما لم تعاني من صدمات او انها تعافت منها تماما .

٥- ان غالبية الفقراء الجدد يعيشون في اسر يرأسها شخص، اما يكون عاطل عن العمل بنسبة (٤٤,٧٪)، او انه يعمل في القطاع الخاص بنسبة (٣٢٪).

النتائج المتعلقة بالهشاشة في العراق

١- يعاني قرابة (٤٢٪) من العراقيين حرمانا يقابل أكثر من بعد من ابعاد دليل الهشاشة متعدد الابعاد (التعليم، الصحة، ظروف المعيشة، الامن المالي) مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض ولمعاناة أكبر من الحرمان نتيجة للازمة الراهنة وما رافقها من تراجع في الخدمات الاجتماعية. وقد بلغت نسبة السكان الذين يتعرضون للهشاشة الشديدة (١٥٪). وترتفع نسبة الهشاشة بين الاطفال دون سن الـ (١٨) عام الى معدل (٤٨,٨٪) نظرا لاعتماد هذه الفئة على الخدمات وتأثرها الحاد بالأزمة الراهنة .

٢- ظهرت اعلى مستويات الهشاشة في المحافظات الشمالية (٤٦٪)، تلتها المحافظات الجنوبية بنسبة (٤٥٪) ثم المحافظات الوسطى (٣٩٪) واخيرا محافظات اقليم كوردستان بنسبة (٣٣٪).

٣- عند اخذ حجم سكان كل محافظة بنظر الاعتبار، يلاحظ ان أكثر من ثلث السكان معرضين للهشاشة في المحافظات الوسطى بنسبة (٣٤,٩٪)، ويتوزع البقية كالتالي، الشمالية (٣١٪)، الجنوبية (٢٣٪)، منطقة كوردستان (١٠٪) .

٤- ان الاسر التي يزيد عدد افرادها على (٧) اشخاص، وخصوصا تلك التي تضم أكثر من طفل، تكون أكثر عرضة للهشاشة، ويزيد معدل الهشاشة في هذه الاسر عن (٤٦٪) .

٥- عند مقارنة الفقر المادي مع دليل الهشاشة متعدد الابعاد، يلاحظ ان (١٣,٥٪) من السكان يعانون الفقر المادي والتعرض للهشاشة في الوقت ذاته، مما يجعل هذه الفئة عرضة لتراجع مستوياتها المعيشية والاجتماعية، وتزداد هذه النسبة في محافظات المناطق الجنوبية والشمالية لتصل الى (٢٣٪) و(١٨٪) على التوالي .

٦- يعاني (٢٨٪) من السكان الهشاشة ولكنهم لا يعانون من الفقر المادي، وتتطلب هذه الفئة خدمات اجتماعية لضمان عدم تفاقم المعاناة من الحرمان الاجتماعي او/ وانزلاقهم صوب الفقر المادي .

* عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

مذكرة المنظمات والشخصيات العراقية من الداخل والمهجر لادانة الاغتيالات والاختطاف والقتل في العراق

- الدكتور برهم صالح رئيس الجمهورية العراقية المحترم.

- السيد مصطفى الكاظمي رئيس مجلس الوزراء العراقي المحترم.

- السيد محمد الحلبوسي رئيس البرلمان العراقي المحترم.

- السيد أنطونيو غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة المحترم.

- السيد أحمد أبو الغيظ الأمين العام للجامعة العربية المحترم.

- السيد شارل ميشيل رئيس الاتحاد الأوربي المحترم.

- السيد يوسف بن العثيمين الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي المحترم .

اتسعت في الأسابيع الأخيرة بشكل خطير، يُنذر بعواقب وخيمة، موجةُ الاغتيالات والاختطاف والاعتقال والقمع التي طالت نشطاء الحركة الاحتجاجية، المطالبين بحقوقهم العادلة والمشروعة، حيث أكدت كل المؤشرات أدوار الميليشيات الطائفية والإرهابية المسلحة في تلك الجرائم، التي غالبا ما تمَّ تسجلها قضائيا ضد مجهول !

وفي مقابل هذه اللوحة الداكنة، يتابع بنات وأبناء الشعب العراقي بقلق واستنكار كبيرين كيف تقف السلطات الحكومية بضمنها الأجهزة الأمنية المتعددة المسؤولة عن أمن وحماية المواطنات والمواطنين متفرجة، وربما بعضها منسقاً ومتعاوناً مع منفذي هذه الانتهاكات الإجرامية، على ما يجري من انتهاكات فظة ومستمرة على الدستور العراقي والقوانين المعمول بها ولائحة حقوق الإنسان .

وفي ذات الإطار فإنه لا يمكن استيعاب أو قبول الموقف المتراخي لممثلية الأمم المتحدة التي لم تعلن حتى وقت متأخر، عن إدانتها المطلوبة لهذه الانتهاكات الصارخة والمستمرة، في حين واجب وجودها في العراق يملي عليها ذلك.

نحن الموقعين في أدناه نرفع صوت الاحتجاج والاستنكار والإدانة الشديدة لهذه العمليات الإجرامية التي تستهدف حق الإنسان العراقي في الحياة وحقه في التعبير عن رأيه وفي التجمع والتظاهر السلميين، وتصادر حقوقه في الإعلان عن مطالبه بكل حرية وأمان من جهة، وندين ذاك الصمت من جانب السلطات الثلاث إزاء هذه الجرائم المروعة من جهة ثانية .

إننا نؤمن بأن أدوار السلطات الرسمية وكذلك أدوار المنظمات الدولية المعنية ستبقى المسؤول عن ضمان حق الحياة والدفاع عن مجمل حقوق الإنسان على وفق ما نصت عليه القوانين الوطنية والدولية بهذا الخصوص ، ونأمل ارتقاء جميع تلك الجهات لمستوى المسؤولية القانونية .

عدد المنظمات الموقعة على المذكرة (٤٠) منظمة وجمعية .

عدد الشخصيات الموقعة على المذكرة (٦٨٠) شخص .

٢٦ / آب / ٢٠٢٠

المبادرة الوطنية لمنظمات المجتمع المدني العراقي

في لقاء مع مفوضية حقوق الانسان في العراق التقى ناشطون من منظمات المجتمع المدني مع نائب رئيس المفوضية العليا لحقوق الانسان الدكتور علي البياتي أمس الخميس ١٠ ايلول ٢٠٢٠ لبحث آخر التطورات بشأن متابعة ملف محاكمة قتلة المتظاهرين ووقف القمع والاغتيالات ضد المنتفضين والنشطاء المدنيين .

وتناول وفد حملة «اوقفوا القمع والاغتيالات»، التي اطلقتها المبادرة الوطنية لمنظمات المجتمع المدني العراقي، مطالب الحملة وأهمية الاستجابة السريعة من الجهات المعنية لوقف القمع وجرائم الاغتيالات والكشف عن قتلة المتظاهرين ومحاسبتهم فوراً، عبر تفعيل دور المدعي العام، والانتهاء من اللجان التحقيقية التي مضى على تشكيلها لهذا الغرض وقت طويل دون إعلان ما توصلت اليه .

من جانبه عرض السيد علي البياتي نشاطات المفوضية في متابعة ملف الاغتيالات وانتفاضة تشرين، مؤكداً إحالة الملفات والتقارير التي صدرت عن المفوضية الى المدعي العام وانها بانتظار عرضها على المحاكم المختصة .

وقدم الوفد عدداً من المقترحات تضمنت تشكيل لجان مشتركة مع المفوضية، وعقد لقاءات دورية، ومتابعة الشكاوى المقدمة الى الادعاء العام، وتقديم طلب لتعديل قانون المفوضية لتمكينها من انجاز عملها وحماية حقوق الإنسان. بالإضافة الى متابعة ملفات التحقيق للجان المشكلة في زمن حكومة عادل عبد المهدي وما توصلت إليه بشأن القناصين وقتلة المتظاهرين إبان اندلاع انتفاضة تشرين. ومتابعة اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي للتحقيق بجرائم الاغتيالات حصراً .

هذا وتواصل حملة «اوقفوا القمع» لقاءاتها مع الجهات المعنية لمتابعة ملف الاغتيالات والقمع الذي مورس ضد المنتفضين والنشطاء المدنيين .

* شارك في اللقاء الزميل مهدي العيسى ممثلا عن المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان وقرأ مذكرة ادانة الاغتيالات والاختطاف والقتل في العراق امام المفوضية .

ندوة بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري للامم المتحدة

كلمة السيد حسو هورمي في الندوة :

في البدء أقدم جزيل الشكر للقائمين على هذه الفعالية الحوارية المفيدة واخص بالذكر الدكتورة انتصار سليم رئيسة المجلس الدولي الأعلى لمنظمات المجتمع المدني والدكتور محمد حميد مدير الندوة وكل من ساهم في تشكيل هذه التوليفة الجميلة من العقول النيرة بغية البحث والمناقشة في تأطير افكار ورؤى استراتيجية تخص الشعوب الاصيلة والاقليات تحت مظلة الهوية والمواطنة الحقة الحاضنة للتنوع.

وأرجو أن تكون ورقة عملي محل رضاكم وأن يستفاد منها عمليا . سوف أتطرق إلى ظاهرة الاختفاء القسري و المفقودين والمختطفين المنتشرة في الكثير من بلدان العالم ،حيث تقف القوانين والدساتير ازائها قاصرة وغير فعالة للحد منها وسوف اخذ ما اركتبه تنظيم داعش الارهابي بحق الايزيديين ضمن ابادة جماعية بتاريخ ٢٠١٤,٠٨,٠٣ اقرب انموذج لهذه الجريمة وان كان مصطلح الاختفاء القسري لايشمل المختطفين المفقودين من الايزيديين وباقي الاقليات .

اعتمدنا في ورقتنا هذه على تقرير ميداني من اعداد الناشطة الحقوقية : اسماء عبدالله بالتنسيق مع مؤسستنا قدمناه للامم المتحدة في عام ٢٠١٩، إنَّ ظاهرة الاختفاء القسري و المفقودين سواء كانوا من الشباب و النساء و الرجال و الكبار و حتى للأطفال, تنتهك منظومة متكاملة من الحقوق الأساسية للإنسان ,التي ضمنتها لهم الصكوك الدولية, والدساتير, والقوانين الوطنية. كالحق في الحرية والامن الشخصي والحق في الحياة, و عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة, والحق في حياة اسرية طبيعية, والاعتراف بالشخصية القانونية ...الخ.

يعتبر الاختفاء القسري وفقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، جريمة ضد الإنسانية، وبالتالي، لا يخضع لقانون التقادم وبالرغم من وجود العديد من القوانين والقرارات والصكوك والبروتوكولات الا ان المجتمع الدولي لايزل يواجه تحديات وصعوبات جمة للقضاء اوالتخفيف من ظاهرة «الاختفاء القسري» الذي هو الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون. (تعريف المادة ٢ من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري).

بالرغم من مصادقة العراق بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري عام ٢٠٠٦ , الذي بوساطته تعهد العراق بمكافحة تلك الظاهرة, وملاحقة مرتكبيها وانصاف ضحاياه.... لكن اين التطبيق في العراق الان ؟ و اين متابعة الأمم المتحدة و المجتمع الدولي لذلك ؟!

التشريعات العراقية لم تجرم الاختفاء القسري بنصوص صريحة :

مئات الآلاف من المفقودين بالعراق بسبب النزاعات وأعمال العنف وكل أسرة عراقية لديها إما تأثير مباشر بملف المفقودين والمغيبين ،فمنذ الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨). لايزال مصير ٣٧٥ ألف ومليون شخص و١٨٢ من المؤنفلين الكورد مجهولا وايضا قضية المفقودين الكويتيين خلال غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠».

واخيرا نتيجة جرائم داعش بحق الاقليات العراقية في منتصف ٢٠١٤ بمنطقة سهل نينوى وسنجار ، فانه عدد المختطفين من الايزيديين وصل الى ٦٤١٧ منهم (الاناث ٣٥٤٨ ، و الذكور ٢٨٦٩) و التركمان ١٣٠٠ مختطف او مفقود .

ماهو المطلوب ..

اولا: لا بد من عمل برامج و دراسات لملائمة ما موجود من نصوص غير مباشرة في التشريعات العراقية مع الاحكام التي تضمنتها الصكوك الدولية

العامة والخاصة بالاختفاء القسري من اجل بيان فاعليتها في حماية الأشخاص و الاطفال من هذه الجريمة .

ثانيا: انشاء مركز وطني للمعلومات عن المفقودين والمغيبن والمفقودين بالاضافة الى تفعيل قرارمجلس الأمن الدولي المرقم ٢٤٧٤، لعام ٢٠١٩ والذي يؤكد على أهمية السماح لأفراد الأسر بمعرفة مصير أقربائهم المفقودين وأماكن وجودهم. والتمكين من إعادة رفاة من لقوا حتفهم منهم.

ثالثا: انضمام العراق إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام, ١٩٩٨من أجل ضمان عدم إفلات المتهمين بجريمة الاختفاء القسري .

رابعا: انشاء قاعدة بيانات وراثية, من اجل جمع وتخزين عينات الحمض النووي من ذوي الأطفال و الأشخاص من ضحايا الاختفاء القسري ومقارنتها مع الحالات التي يشتبه بها لغرض العثور المختفين والمغيبين.

خامسا: عمل البرامج الخاصة بحقوق الانسان مع تنشيط اليات البحث عن المغيبين والمفقودين و بيان القواعد و القوانين الدولية و الاتفاقيات و الصكوك و العمل على تطبيقها من اجل الحد من حالات الاختفاء القسري والمفقودين .

في الختام ايها الحضور الكريم ..

في هذه اللحظة التي اتحدث اليكم لايزل ٢٨٨٧ شخص ايزيدي « اناث وذكور « مصيرهم مجهول منذ ٣ اغسططس ٢٠١٤ حينما اختطفتهم ارهابيي داعش وبين الأمل واليأس، تتنوع أسئلة ذويهم كل يوم دون إجابة واضحة من اية جهة كانت» وطنية او دولية «.

ومع طول مدة الغياب ، يتفاقم الألم وتتزايد لهفة الناس على أحبابهم متساءلين: هل مازال حيا؟

هل دفنوا جثته في مقابر جماعية مع خرين ؟

هل مات من الالم أم من الحزن؟

هل سيمر العيد بدونه كحال العام الماضي أم سنحتفل معه تحت تحت خيمتنا المتهالكة ؟

حقيقة قد طفحت للسطح الكثير من العلل الاجتماعية والقانونية والاقتصادية ،فالكثير من الشابات الارامل أختفى أزواجهن ما زلن ينتظرن الخبر السيئ وهن في وضع قانوني وشرعي واجتماعي صعب ومزري .

نعم فأهالي المفقودين ما زالوا يطالبون بايجاد آلية دولية للكشف عن مصير ابنائهم .

الحرية لجميع ضحايا الاختفاء القسري في يومهم الدولي واخص بالذكر الكاتب والناشر العراقي الصديق مازن لطيف الذي اختفى في شارع المتنبي في بغداد ،يوم الجمعة ٣١ يناير من العام الجاري ولايزل مجهول المصير .

خطاب بلاسخارت .. الانتخابات القادمة تفتح صفحة جديدة للعراق

نبراس المعموري

عكس خطاب المبعوثة الاممية للعراق جينين بلاسخارت الذي القته في ٢٦ اب ٢٠٢٠ في مجلس الامن الدولي، بشأن آخر التطورات في العراق، اشادة واضحة بخطوات حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في مواجهة التحديات التي يواجهها العراق، وسعيه لبناء علاقات خارجية؛ تراعي لغة الحوار مع الدول.

في قراءة سريعة لاهم النقاط في كلمة بلاسخارات.. نجدها اشارت الى التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق بعد ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض الناتج المحلي، وتأثر القطاع الخاص بفقدان فرص العمل وانخفاض المداخيل، في ظل استشراء الفساد المالي والاداري في اغلب مفاصل مؤسسات الدولة، وحرمان شريحة كبيرة من الحصول على الخدمات، والحقوق الاجتماعية الأساسية والتعليم، اضافة الى التحديات التي يواجهها النازحين البالغ عددهم ١,٤ مليون .

كما انها استعرضت ارتفاع العنف القائم على النوع الاجتماعي دون ايجاد حلول سريعة، واستهداف وقتل الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، مؤكدة ان هناك قلق واضح من تغييب الفرص التي اتاحها الدستور في مجال الحقوق والحريات والحماية التي كفلها الدستور العراقي.

اما ما يتعلق بالجانب السياسي والامني.. اشارت بلاسخارت الى حجم الإرباك الذي يكتنف المشهد العراقي، و سعي العديد من الأطراف والاحزاب إلى تحقيق مصالحها الضيقة، مما ادى إلى إضعاف الدولة، واستمرار الجماعات المسلحة في خلق بيئة من الترهيب والخوف، اضافة الى ضعف دور البرلمان في حسم ملف الانتخابات من حيث توزيع المقاعد وتحديد الدوائر الانتخابية بسبب اختلاف الرؤية الموحدة للكتل البرلمانية، والذي يتزامن مع الجدل المستمر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان دون اتفاق على التعزيز التدريجي للنظام الاتحادي، الا انها لم تستثني اقليم كردستان في اشارتها الى ضرورة الشفافية ومحاربة الفساد وحرية التعبير والإصلاحات الأساسية، باعتبارها أهمية قصوى؛ حالها حال أي مكان آخر في العراق.

ما يلفت الانتباه ان اكثر القضايا التي كانت محل تشديد وتركيز واطالة في خطاب بلاسخارات هي قضية الانتخابات الحرة والنزيهة باعتبارها أهمية حاسمة في استعادة المواطن ثقته بحكومته، ويمكن أن تفتح صفحة جديدة ومهمة للعراق، وذلك لن يتحقق ما لم يتم تعضيد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتحريرها من الضغوط السياسية المستمرة، حاصة ما يتعلق باختيار الموظفين وكيفية صياغة الإجراءات الانتخابية وتنفيذها، من خلال منظومة رصينة لإدارة نتائجها تمتاز بالموثوقية والشفافية في إطار قضائي لمعالجة الشكاوى والطعون.

خطاب بلاسخارات كرر عبر فقراته كثير من الملفات التي اعتادت ذكرها واثارتها خلال الاستعراض الدوري الذي يتم داخل مجلس الامن الدولي؛ الا ان الخطاب الاخير لها ركز وبشكل كبير على ملف الانتخابات من كافة جوانبه القانونية والادارية، والتوقيتات الواجب ان تحترم ارادة الشعب العراقي بمطالبه المشروعة المتعلقة بانتخابات مبكرة ونزيهة، واشارتها الى المشاكل التي تعترض هذا الملف بالذات، وآلية ايجاد الحلول بما يضمن تلك المطالب وحمايتها، وهذا يعكس ان البعثة الاممية تدرك جيدا ان الحل الاساسي والجذري لتركة ال ١٥ عام بعد التغيير، وما ترتب عليها من مشاكل سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية وثقافية؛ لا يمكن ان يتحقق الا بظهور طبقة سياسية وطنية مهنية تمثل الشعب بشكل حقيقي، و تمنح الاولوية لمصلحة البلد من خلال بناء حلول مستدامة لمواجهة الازمات، وخلق بيئة مستقرة تتوفر فيها شروط السلامة والامان، ورفض استغلال الدولة كساحة تتصارع عليها مختلف القوى المحلية والاجنبية .

في النهاية كل الحلول مرهونة بارادة التغيير المرتبطة بحجم الوعي الانتخابي للمواطن/ة العراقي/ة ، ومدى جدية المنظومة الاممية والدولية والاقليمية، في اخراج العراق من مأزق ما ترتب عن جعله ساحة لصراع قوى سياسية محلية واجنبية مختلفة التوجهات والمصالح.

مكتب حقوق الانسان بالامم المتحدة يقدم تقريره عن الانتهاكات بالعراق

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

أكد مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، يوم الخميس، وجود انتهاكات وتجاوزات بحق المتظاهرين في عدد من المدن العراقية فيما أشار إلى ان المساءلة لا تزال بعيدة المنال على الرغم من الخطوات الواعدة التي اتخذتها الحكومة الحالية .

وسلط تقرير للأمم المتحدة صدر في ٢٧ آب ٢٠٢٠، الضوء على الإجراءات المتخذة والتي امتنع عن اتخاذها في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المدن العراقية في الفترة بين تشرين الأول ٢٠١٩ ونيسان ٢٠٢٠، كما سلط الضوء على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ودعا إلى اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق العدالة، وأوصى بإجراءات حماية للمتظاهرين وإنصاف الضحايا .

واستند مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في تقريره إلى أكثر من ٩٠٠ مقابلة مع ضحايا وأقاربهم وشهود وصحفيين وناشطين مدنيين وسياسيين .

وأشار التقرير إلى استخدام القوة غير الضرورية والمفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية، عند التعامل مع المتظاهرين، كما تطرق إلى الهجمات التي تشنها جهات مسلحة مجهولة الهوية وكذلك عمليات الاختطاف، مؤكدا اعتقال ما يقارب ٣٠٠٠ متظاهر مما أضاف مخاوف بشأن اعتقالات تعسفية وسوء معاملة .

وأوضح انه «تم تقييد الحق في حرية التعبير بشدة، من خلال الحجب المتكرر لخدمة الإنترنت، ومداهمة مكاتب القنوات الإخبارية، والاعتداء على صحفيين، ومضايقتهم واحتجازهم تعسفيا ومصادرة أو حذف موادهم » .

وأفادت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، ان «تعرض أناس للقتل والإصابة والتعذيب وسوء المعاملة والخطف والاختفاء والاعتقال التعسفي لممارستهم حقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير، غير مقبول، ولكل فرد الحق في التظاهر السلمي والتعبير علنا عن إحباطه من عدم قدرته على إعالة نفسه وأسرته ».

فيما بينت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس-بلاسخارت انه «من دواعي القلق الشديد استمرار استهداف وقتل الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان .. هذا ليس عنفا عشوائيا، إنما هو إسكات متعمد للأصوات السلمية، مقترنا بالإفلات التام من العقاب الذي يتمتع به الجناة ، من دون مساءلة، ستبقى الجرائم المرتكبة مجرد إحصائيات وأرقام على الورق»، لافتة إلى ان تقرير مكتب حقوق الانسان يسلط الضوء على المعاناة، ويقدم توصيات ملموسة للمساعدة في إعادة بناء ثقة الجمهور .

وختم التقرير بالقول إن «الحكومة العراقية الحالية ومنذ توليها المسؤولية في أيار الماضي، اتخذت خطوات مرحب بها لإنشاء هيئة تحقيق مستقلة وتقديم بعض الإنصاف للضحايا وأسرهم، لكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به » .

بناء الدولة : أسئلة أسيرة وأجوبة حرة

أ.د. عامر حسن فياض

ارتفع لدى العقلاء في العراق منسوب العناية برسم خرائط واطلاق دعوات وتبني طروحات وإثارة جدل واستنباط دروس تتصل ببناء وإعادة بناء الدولة الحديثة ، والمعلوم أن سؤال الدولة عصي الاجابة ما لم يفكك الى اسئلة، كذلك جواب سؤال الدولة هو الآخر عسير الانجاز ما لم يفكك الى أجوبة ليعاد تركيبها تفاعليا، لا تنضيديا لتكون الحصيلة مجموعة اسئلة عن بناء الدولة تقابلها مجموعة اجوبة .

هذا النهج يحتاج الى رسالة غير مقيدة ورؤية حرة للانتقال بالعراق من خطر البقاء ككيان او كيانات سياسية الى دولة وطن ومواطنة، دولة قانون ومؤسسات، دولة نظام ديمقراطي خادم لشعب سيد ووطن مستقل. وتلك الرسالة وهذه الرؤية ينبغي أن يرسمها وينفذها ويطبقها (اسطوات) يسميهم العقلاء رجال الدولة، منهم من يجيد فهم واستيعاب القوانين الجدلية المتحكمة في بناء الدولة (اي دولة) عبر الازمنة والعصور ، وكذلك فهم واستيعاب لمستلزمات بناء الدولة.. وفهم واستيعاب لعناصر بناء الدولة.. وفهم واستيعاب لمعوقات بناء الدولة.. وفهم واستيعاب لمستقبل هذا البناء.

عن القوانين المتحكمة ببناء دولة العراق الحديث فإنها قوانين جدلية سجالية تتلخص بثلاثة قوانين هي :

- قانون او جدلية التعارض بين الارادة الداخلية والارادة الخارجية (جدلية الداخل والخارج).. فأي كيان سياسي يراد الانتقال به الى دولة فإن الإرادتين الداخلية والخارجية تتحكم في عملية الانتقال. وتبقى هذه الجدلية لصيقة بصيرورة البناء منذ التأسيس الى ما بعده وهذا ما لمسناه في التعارض بين الارادتين الاجنبية البريطانية والوطنية العراقية منذ تشكيل الدولة العراقية العشرينية الحديثة وصولاً الى نهاية العهد الملكي، وكذلك مازلنا نتلمس جدلية التعارض بين الارادتين الاجنبية الاميركية والوطنية العراقية حتى يومنا هذا.

- قانون جدلية التجزئة والتوحيد، فأي كيان سياسي يراد انتقاله الى دولة فإن الحصيلة المتمثلة بالدولة، اما ان تكون حصيلة تجزئة اقليم او حصيلة توحيد أكثر من اقليم. وهذا ما تلمسناه كتجزئة في اثارة مشكلة اقتطاع الموصل لتركيا عند البدء ببناء الدولة العشرينية للعراق، كذلك نتلمسه في اجراءات ومطالبات انفصال وفدرلة زعامات تريد أن تتسلط على/ وتتحكم في مصير وثروات جمهور تنوعها القومي او المذهبي او المناطقي بذريعة (الاستقلال والتحرر) المصحوب بالعزف اللاديمقراطي المنفرد على حجج المظلومية (الشيعية) او المنبوذية (السنية) او المغبونية (الكوردية) !

- قانون جدلية تنازع الهويات السياسية الدولتية مع الهويات الفرعية غير السياسية ، فأي كيان سياسي يراد انتقاله الى دولة فإن هوية الدولة في مجتمع سياسي متنوع الهويات الفرعية تصبح محل تنازع بين الهوية السياسية الوطنية الجامعة والهويات الفرعية غير السياسية (قومية حضارية – دينية مذهبية – اجتماعية قبيلة او عشائرية او أسرية – جغرافية مناطقية)، وهذا القانون الجدلي يبقى متحكماً في عملية البناء طالما أن القابضين على السلطة لايحسنون ادارة التنوع القائمة على قدرة النظام على الانتقال بالتنوع من تنوع غير منسجم الى تنوع منسجم على رأي مونتسيكو في كتابه (روح القوانين) .

وبقدر تعلق الامر بالمستلزمات والمقومات المطلوبة لبناء الدولة الحديثة بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فإنها لا تستقيم من دون ان يكون للدولة المنشود بناؤها حامل سياسي يتمثل بعقد اجتماعي موصوف يعتمد دستورا يتمتع بالعلوية على كل توافق وتوافقية وتحترم أحكامه ومبادئه (مبدأ التمثيل بالانتخابات – مبدأ التعددية بشقيها التعددية السياسية الحزبية وتعددية الرأي – مبدأ استقلال القضاء – احترام حقوق الانسان – مبدأ التداول السلمي للسلطة) .

كذلك لايستقيم بناء الدولة المنشودة من دون ان يكون حاملها الاجتماعي فئات وسطى مستنيرة وميسورة .. ولا تستقيم عملية البناء ايضاً من دون ان يكون حاملها الاقتصادي اقتصادا مستقرا ومتوازنا، بمعنى أنه اقتصاد يلبي الاحتياجات الاساسية التي تحافظ على كرامة المواطن وبمعنى أنه اقتصاد قادر باصرار على مغادرة حالة العقم الانتاجي والخصوبة الاستهلاكية اللذين يعاني منهما اقتصاد العراق. وصولاً لاقتصاد متوازن نسبياً بين الانتاج والاستهلاك .

وكذلك ايضا لاتستقيم عملية بناء الدولة الحديثة في عالم اليوم من دون ان يكون حاملها الثقافي قائما على:

- سيادة النزعة الفردية (المواطنة) على النزعة الجماعية التقليدية (المكوناتية) في الفكر والفعل.
- سيادة النزعة العقلانية على النزعات اللاعقلانية فكراً وسلوكاً .
- سيادة النزعة المدنية على النزعات اللا مدنية في الحياة السياسية فكراً وسلوكاً.

يصاحب كل ذلك فإن البناة (رجال الدولة) لهذه الدولة المنشودة سيعملون من خلال وبصحبة عناصر ثلاثة لعملية البناء هم: فرد مواطن (لا من الاتباع ولا الرعايا ولا الزبانية)، وجماعة او جماعات عصرية لاتقليدية (عشائرية – مذهبية جهوية ضيقة)، ومؤسسات سلطة تتمتع بالشرعية القائمة على المقبولية والرضا عبر الانتخابات للبدء بعملية البناء من جهة وعلى الانجازية للاستمرار بالشرعية في طريق عملية البناء. مع الحذر – من أطروحات شيطنة الدولة الوطنية لتبرير تدميرها والعودة بها الى مرحلة ما قبل الدولتية، ومع الانتباه ان شعب العراق المتحد لايستحق ماضيه ولا يستحق حاضره بل يستحق مستقبلا أفضل منهما. بأخرى وبطريقةٍ أو أخرى باستغلال المنطلق العاطفي مرّة، أو استغلال المنطق العقلاني الذي يتخذ من الذكرى ذاكرةً وهدفا.. وفي كلّ عام نبحث عن أنفسنا في خضم الضياع الذي نعيشه، فنجد في مثل هذه المناسبات الدينية لحظة تنويرٍ تارةً، ولحظة احتجاجٍ تارةً أخرى، ما دامت الذكرى عِبرةً وعَبرةً في امتزاج الحالة الوجدانية مع العقلية لإنتاج واقعٍ لا يسير بحذافير ما يراد، بقدر ما نريد أن نسير نحن إليه، لأننا نبحث عن أنفسنا وسط ضوء المناسبة التي تعدّ واحدةً من أكبر المناسبات التي تشهد احتفالات وممارسات طقوس ربما على مستوى العالم .

في كلّ عام حين تحين ذكرى استشهاد الإمام الحسين (ع) نشرع الى عمليةٍ مزدوجةٍ بين البحث عن الذات المفقودة، والبحث عن خياراتٍ الالتصاق بالإيمان، وبين البحث عن فرصة التماهي مع الثورة بهدف مواصلة عملية التغيير التي يحتاجها الواقع الراهن، وبين دلالة الرفض التي أطلقها الإمام الحسين (ع) في وجه السلطة حين رفض المبايعة على أساس ألا مسايرة مع الفاسدين، وبين أن نجد تلك النقطة الغيبية التي تحوّلت الى مسارٍ وهميٍّ ضبابيٍّ لا يملك الولوج الى حيثياته ولا يمكن الوثوق بالوصول إلى التفاصيل، مثلما لا يمكن الركون الى أن ما هو حاصلٌ الآن قادرٌ على الإتيان بتفاصيل الماضي، فنبقى في محاولات البحث عن النقطة المهمة التي سلّطت عليها الثورة الحسينية الضوء، ألا وهي مقاومة الظلم.. ولكن رغم هذا ظلّت هذه المقاومة محصورةً في عملية

جلد الذات التي يجد الكثير من الناس أنها ضالّتهم في التأكيد على الولاء، وترسيخاً للإيمان، وتوضيحاً للمأساة، ورسماً للمعاناة، وطريقاً للمواصلة، وإعلانا للتحدّي، لذا فإنها حملت شعاراتٍ مختلفةً وهتافاتٍ متنقلةً ما بين الماضي الذي أتى به الأوّلون، والتي كانت شعارات أو أدعيةٌ تذكيريةٌ متساوقةٌ مع عظم الفاجعة وتهويل اللغة.. وبين الشعارات الحاضرة التي يردّدها الناس الآن على أساس أن الارتباط مستمرٌّ في استثمار الثورة الحسينية التي انطلقت شرارتها من لحظة رفض الإمام الحسين (ع) للمبايعة، في تلك الجملة المشهورة التي حملت (لاءها) الكبيرة بعنوانٍ سماويٍّ، وتأكيد إنساني وتربيةٌ أسريةٌ ومسيرة إيمانيةٌ في بيت النبوة، حتى لكأن المشاركة في الاحتفالات في عنوانها الأسمى، ان تلك الـ (لا) كانت أثراً لمواصلة الاحتجاج، وإن كان أحد أوجهه هو جلد الذات، لأنها تعطي مدلولاً على أن الثورة في احتفالاتها حزناً وبكاءً، رغم أن الكثير يحملون بعض الممارسات على أنها مغالاةٌ أو أنها حملت معها ما هو خارج سياق الثورة، وما هو مزاحٌ عن الهدف الأسمى للإيمان، فدخلت عليها تلك الممارسات الولائية، ما لا يمكن أن يتقبّلها العقل، وما رفضتها المراجع الدينية، لأننا ندرك أن الحقيقة دائماً يحوم حولها المنافقون من أجل تشويهها، ولا يمكن تبرئة أعداء الثورة ذاتها من صهيونية وكراهية دينية من محاولة غرس هذه المخالفات على أنها الحقيقة، والتي أسهم فيها المخيال الشعبي من جهة وما تلقفه بعض الخطباء من جهة أخرى في ترديد المخالفات على أنها حقائق مسلمٌ بها، وهو الأمر الذي دعا فيه المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني الى اصدار تعليمات أو فقرات داخل بيانٍ مهمٍّ جدا وهو ضرورة الحفاظ على الثورة الحسينية من تلك الدواخل التي تريد تشويه الحقيقة وتنزع ثوب التحدي وتجعله ثوباً عادياً أو مهلهلاً، ومن ثم تكون الثورة مزاحةً عن هدفها في مقاومة السلطة الدكتاتورية أو الفاسدة وجعلها مجرّد مناسباتٍ للذكرى .

إن ممارسة الشعائر تحتاج الى فعلٍ عقليٍّ لكي يتحوّل الشعار الى ممارسة واقعية تخرج من إطارها الاحتفائي الى نطاقها العملي في عدم القبول بالظلم وعدم الركون الى الفساد، وإن يتحوّل الصمت الى لغة تغيير في الواقع، ليس بالضرورة أن يكون ضدّ السلطة فقط بل تثويراً وتغييراً وتطويراً للواقع المعاش، سواء في مجالاته العلمية أو الثقافية أو الانسانية، لأن الهدف من الثورة لم يكن فقط مواجهة الظلم، بل ما خلّفه الظلم من واقعٍ مريرٍ على الانسان، ولذا فإن ثورة الإمام الحسين (ع) إن أردنا أن تكون ملهمةً للتغيير، علينا أن نحوّل الشعارات من ترديدٍ وقتيّ الى منهاج عملٍ شريطة أن نتخلّص من تلك الدخيلة عليها من مغالاةٍ أو حتى خزعبلات، كما يسمّيها البعض، لأن الحسين (ع) أسمى من أن ينطلق بثورته الكبيرة التي كتب لها الخلود من أجل أن تبقى أسيرة المخيال الشعبي، الذي صدّق ما قاله الأعداء.. ولذا فقد حان الوقت لكي نقوم بعملية مراجعةٍ حقيقيةٍ للأسس الصحيحة للثورة، لنأخذ بها وما عداها نشير إلى أنها خارج نطاق الاستلهام والإيمان .

الانتحار في العراق ... ستار جرائم قتل النساء وملجأ الهاربين من الفقر والابتزاز *

اعداد : الصحفيين أحمد الربيعي وحسن الناصري

في مدن الجنوب العراقي حيث تتجاوز معدلات البطالة والفقر الـ٤٠ في المئة، وفي ظل العادات والقيود الاجتماعية والزواج المبكر، تسجل مئات حالات الانتحار، معظمها تقع تحت ضغط الظروف المعيشية والنفسية الصعبة، لكن بعضها حالات قتل بدوافع مختلفة بينها جرائم قتل النساء (أو ما يعرف بغسل العار أو جرائم الشرف) وتدون في خانة الانتحار، وأخرى ترتبط بالابتزاز الإلكتروني لبعض النساء، بحسب باحثين ونشطاء مدنيين .

تظهر التقارير والبيانات الواردة من جهات رسمية وغير رسمية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً بحالات الانتحار في السنوات الأخيرة في ظل تفاقم المشكلات الاجتماعية والمعيشية، وبالتزامن مع غياب سلطة القانون بشكل فاعل، مقابل صعود القوى القبلية والعشائرية بعد عام ٢٠٠٣ .

المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، أكدت في احصائية لها تسجيل أكثر من ٣٠٠٠ حالة انتحار بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ في مختلف مناطق البلاد عدا إقليم كردستان. وسجلت محافظة ذي قار، التي يركز عليها هذا التحقيق، أعلى معدلات الانتحار خلال الفترة ذاتها، والعام الذي تلاها (٢٠١٨) مرتفعة بنسبة (٦٠ في المئة) عن الأعوام السابقة .

أرقام قليلة إنما مقلقة

تظهر دراسة لمركز البحوث التابع لمجلس النواب العراقي نشرت عام ٢٠١٤ تحت عنوان "انتشار الانتحار في العراق - اسباب، ومقترحات" تسجيل ١٥٣٢ حالة انتحار بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٣، بالاعتماد على إحصائية "مجلس القضاء الأعلى". وبمقارنة تلك الأرقام مع ما سجلته المفوضية العليا لحقوق الإنسان للفترة بين ٢٠١٥ و٢٠١٧ والبالغة أكثر من ٣٠٠٠ حالة، نكتشف تضاعف حالات الانتحار مرات عدة .

وبحسب إحصاء مجلس القضاء الأعلى، فقد واصلت أعداد المنتحرين تصاعدها عاماً بعد آخر، إذ سجل عام ٢٠١٣ النسبة الأعلى لحالات الانتحار بـ٤٣٩ حالة انتحار، تلاها عام ٢٠١٢ بـ٢٧٦ حالة انتحار، ثم عام ٢٠١١ بواقع ٢٥٣ حالة، و٢٠١٠ بـ١٦١ حالة، وعام ٢٠٠٨ بـ١٠٣ حالات، و٢٠٠٩ بـ٩٥ حالة، ثم عام ٢٠٠٧ بـ٦٤ حالة، و٢٠٠٦ بواقع ٥١ حالة، و٢٠٠٥ بـ٤٦ حالة، و٢٠٠٤ بـ٣١ حالة، و٢٠٠٣ بواقع ١٣ حالة .

وبلغ مجموع حالات الانتحار، بحسب إحصاء وزارة الداخلية، وفق ما نشرته دراسة مجلس النواب، ٩٠٦ حالات للفترة ذاتها (٢٠٠٣-٢٠١٣) .

وبمقاربة تلك الأرقام مع إحصاءات حالات الانتحار في دول مجاورة كالأردن، ومع أخذ عدد السكان بنظر الاعتبار (٤٠ مليوناً في العراق، ١٠,٥ مليون في الأردن) فتظل الأرقام في العراق أعلى بأكثر من ضعفين. فقد سجلت ٢٨٣ حالة انتحار في الأردن للفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٧، بحسب احصائية رسمية لإدارة المعلومات الجنائية في الأمن العام، بواقع ١١٣ حالة لعام ٢٠١٥، و٤٠ حالة انتحار عام ٢٠١٦، و١٣٠ حالة لعام ٢٠١٧.

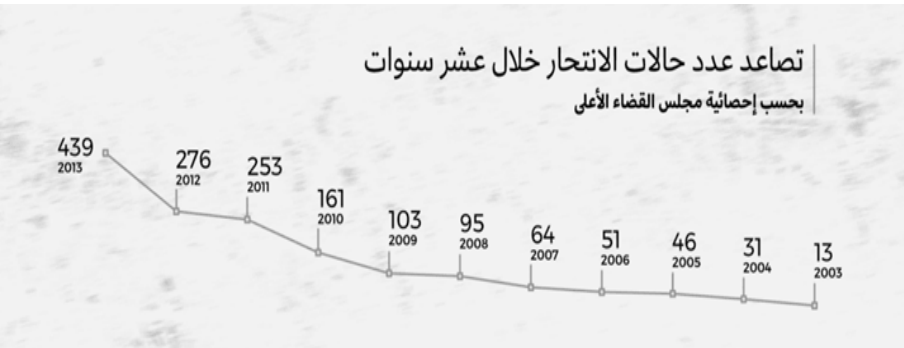

الارقام أكبر من المعلنة

"ذي قار" نقطة ساخنة

تعد محافظة ذي قار (٣٧٥ كلم جنوب العاصمة بغداد) والتي يقرب تعداد سكانها من مليوني ونصف المليون نسمة، إحدى المحافظات التي تمتاز بالطابع العشائري والديني، وعلى رغم كونها محافظة نفطية تضم عدداً من الحقول الكبيرة، فإنها تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، ووصل معدل الفقر فيها إلى ٤٤ في المئة، قبل أزمة "كورونا" التي فاقمت الأوضاع سوءاً، بحسب أرقام وزارة التخطيط .

الاحصاءات التي حصل عليها كاتب التحقيق حول أعداد حالات الانتحار في ذي قار، تباينت بشكل واسع بين المفوضية العليا لحقوق الانسان من جهة وبين الطب العدلي في الناصرية ومسؤولي حكومتها المحلية من جانب اخر .

فبحسب المفوضية العليا لحقوق الانسان، ٢٢٥ شخصاً لقوا حتفهم نتيجة الانتحار خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، في عموم محافظة ذي قار، أي بمعدل ٩,٣ حالة انتحار لكل شهر، منها ١٤٢ حالة عام ٢٠١٧، و٨٣ في ٢٠١٨ .

وبتفصيل جندري فإن عام ٢٠١٧ شهد انتحار (٥٠) شخصا من الذكور، و (٩٢) من الاناث، اما في ٢٠١٨ فقد انخفضت الأرقام لتسجل (٣٦) من الذكور و (٤٧) من الاناث .

فيما جاءت احصائية دائرة الطب العدلي التابعة لصحة ذي قار واحصائية الحكومة المحلية الرسمية التي حصل عليها كاتب التحقيق، بنسب أقل من مفوضية حقوق الانسان، حيث سجل الطب العدلي ٩٧ حالة انتحار خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، بواقع ٤٣ حالة خلال ٢٠١٧ و٥٤ حالة خلال ٢٠١٨ .

وهذا ما أكده، المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية عبد الزهرة الهنداوي، والذي أشار إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء-المعني بإجراء العمليات الاحصائية لكافة مفاصل الدولة والحياة في البلاد- والتابع للوزارة "لا يمتلك أي بيانات وإحصاءات موثقة حول حالات الانتحار في العراق"، فيما يشكك الهنداوي بوجود "إحصاء دقيق عند اي جهة حول الانتحار"، مؤكداً أن "ما ينشر من أرقام وإحصاءات هو أقل بكثير مما يحدث على أرض الواقع".

١٤ ←

المرجعية الدينية "الشيعية" في النجف، وعبر ممثلها في كربلاء عبد المهدي الكربلائي، أكدت خلال خطبة الجمعة في السابع من حزيران ٢٠١٩، أن "شيوع ظاهرة الانتحار في العراق يؤشر إلى خلل في المجتمع ومؤسسات الدولة"، داعية "النظام السياسي وحكام البلاد للرحمة بالشعب"، مشيرة إلى أن "ظاهرة الانتحار مسؤولية الجميع وينبغي بناء المجتمع وحفظه من المهالك".

في كردستان مشهد مكرر

لا تقتصر معدلات الانتحار المرتفعة على مدن جنوب العراق حيث البطالة والفقر والانغلاق المجتمعي، أو في الوسط، ففي إقليم كردستان العراق لا تختلف الصورة كثيراً، على رغم الوضع الاقتصادي الأفضل وحصول نوع من الانفتاح الاجتماعي .

سجلت المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة في كردستان، ٣٢٨ حالة انتحار بين النساء فقط عام ٢٠١٨ في محافظات الإقليم الثلاث، وتفصيلاً فإنها رصدت ٧٣ حالة انتحار بآلة حادة أو شنق أو تناول جرعات من السم، فيما سجلت ١٤٥ حالة حرق لنساء لم يتم التأكد من أسبابها، و١١٠ حالات حرق نساء لأنفسهن بدافع الانتحار، خلال الفترة نفسها .

وسجل في النصف الأول من عام ٢٠١٩ من قبل المديرية ١٨٩ حالة، بينها ٣٢ حالة انتحار بطرائق مختلفة، و٩٩ حالة حرق، و٥٨ حالة حرق للنفس .

فيما أفاد إحصاء لـ"اتحاد رجال كردستان"، أن عام ٢٠١٨ شهد تسجيل١١٥ حالة انتحار بين صفوف الرجال، بسبب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها الإقليم .

عدا حالات الانتحار، أوردت منظمات محلية معنية بأوضاع الايزيديين، في تقارير وبيانات، أرقاماً عن انتحار أكثر من ١٥٠ امرأة ايزيدية (كبيرات وصغيرات في السن) لمواجهتهن عنفاً جنسياً مروعاً على أيدي عناصر تنظيم "داعش" عقب اجتياحه مناطق الايزيدية في سنجار (٨٠ كلم غرب الموصل) في الثالث من آب/ أغسطس ٢٠١٤ .

وفي غياب أي أرقام رسمية، يقدر نشطاء يتابعون حالات الانتحار في المجتمع الايزيدي عدد من أقدموا على الانتحار خلال السنوات التي اعقبت هجوم داعش بأكثر من ٢٠٠ شخص "بسبب أوضاعهم المعيشية والنفسية الصعبة عقب الإبادة والنزوح" .

وعلى رغم ارتفاع مؤشر الانتحار في العراق، بدءاً من عام ٢٠٠٣ صعوداً إلى عام ٢٠١٩، إلا أن ذلك، بحسب الحمود، يبقى ضمن إطار الحد الطبيعي بل هو منخفض قياساً بمؤشر الانتحار في دول العالم، والذي يصل في أوروبا إلى ١١,٤ لكل ١٠٠ ألف شخص .

أكثر من ٣٠٠٠ حالة انتحار بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ في مختلف مناطق البلاد عدا إقليم كردستان .

وربط الحمود تسليط الضوء على حالات الانتحار في السنوات الاخيرة، بتعدد وسائل الإعلام وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت توثق كل حدث وتنشره.

* أنجز التحقيق بدعم شبكة "نيريج" للصحافة الاستقصائية وتحت إشرافها .

لماذا لا يرغب المهاجر العراقي في العودة الى بلده؟

عدنان أبوزيد

جاليات عراقية تتشبّث بهويتها في المهجر، لكنها ترفض العودة الى البلد الأم. يبدو في الموضوع مفارقة، لأنّ الذي يغادر بلده الأصلي، يفكّر على الدوام في العودة اليه، لكن تعاقب الأجيال، والعيش في ظروف حياتية إيجابية، يجعل مشروع الرجوع، فكرة مؤجّلة على الدوام، إن لم تكن ملغيّة، تماما .

نحن لا نتحدث عن عقول عراقية مهاجرة شهيرة، فذلك أصبح حديثا عتيقا، لكن المستجدّ يدور حول جيل عراقي ترعرع في المهجر، وأصبح في طليعة النخب .

يستطيع هذا الجيل، الذي في أغلبه لم يواكب أحوال الحياة في العراق، لكنه يدركها، انْ ينقل تجارب ناجحة، في الهندسة والطب والخدمات، والعلوم المختلفة، وأنْ يوظّف المعارف في الجامعات الأوروبية والأمريكية، ومراكز الأبحاث.

لا يحدث ذلك الا بتعزيز عوامل الجذب الى الداخل، والاستفادة من مشاريع الدول المتقدمة التي وظّفت الإمكانيات الهائلة والظروف الملائمة، لإغراء الكوادر «الجاهزة» بالهجرة اليها، وسرقة العقول التي أنفق عليها البلد الأصلي، الأموال الطائلة، والزمن.

تعالوا نحصي الآلاف من الأطباء العراقيين والمهندسين، ورجال الأعمال والرسامين، والتجار، الذين تفخر بهم دول أوربا والولايات المتحدة .

التقيت مهندسا عراقيا، من الجيل الثاني في هولندا، حائز على الدكتوراه في الهندسة المدنية، وهو على وشك السفر الى العراق، للمرة الثانية، مع الشركة الهولندية المتعاقدة في العراق .

مهندس آخر، دكتوراه في الهندسة الكيماوية، سوف يقصد العراق، بعد سفرة مسبقة له الى هناك، للعمل ضمن مشروع نفطي في الجنوب مع شركة إنكليزية

لكن كلاهما، لا يود البقاء الدائم في الوطن الأم، بسبب الصورة السلبية المتخيّلة في الذهن .

وفي حين ان الدول التي انفقت على تعليم وتأهيل هؤلاء، ضمنت ان هؤلاء لن يعودوا الى بلدانهم، فإنها في ذات الوقت، كسبت العقول المهاجرة، من دون ان تنفق على تنشئتها، فِلسا واحدا .

شاب عراقي آخر يعمل في أكبر شركة مالية تبحث عن مصادر الأموال المستثمرة والعابرة للحدود، يتحدث عن ان العراق في جوهر ملف البحث عن أصول الأموال، والمتابعة، مرجحا صعوبة الاستقرار المالي والاقتصادي بسبب تجاذبات السياسة والصراع الإقليمي الذي يؤثر على تدفق الأموال بحسب خلاصة الأوليات التي استنبطها خلال عمله .

وإذا كان الرسام يفشل في بلده، وينزوي تارة الى مهن أخرى فان رسامين عراقيين، تحتفي بهم مؤسسات الفن العالمية، وتمكنوا من تحويل الفن الى جهد ربحي، يدرّ عليهم بالأموال الوفيرة .

نزولا الى الجيل الأول، فانّ رجل مال عراقي مثل نعيم دنكور في لندن، منحته الملكة إليزابيث لقب السير، إكراماً لانجازاته، فيما ثالث الملياردرات العرب في بريطانيا، رجل الأعمال العراقي المعروف نظمي أوجي الذي يمتلك ويدير (GMH) القابضة، وتبلغ ثروته ٢,٢ مليار دولار، فانّ هؤلاء لن يقرروا العودة الى العراق، بكل تأكيد .

الأمر يتعدى خسارة العقول الى الأموال، اذ لا تتوفر إحصائية عن حجم الأموال التي بحوزة النخب العراقية المقيمة في الغرب، لكنها تتجاوز ومن دون شك مئات الملايين من الدولارات في البنوك الأجنبية، والتي يصعب جذبها للاستثمار في الداخل، فيما الأفظع من ذلك، انه حتى رأس المال في الداخل يستقر في خارج البلاد، ويُستثمر في مشاريع هناك .

من أمثلة الدوافع لهذه المعادلة غير المتوازنة، بين وطن طارد، ومهْجر جاذب، انّ المهاجر لم يعد ذلك الأمّي والفقير، والعامل في الاشغال الشاقة في المصانع والمزارع، بل أتاح له التسامح والاقتصاد القوي، والوعي بأهمية التنوع، فرص هائلة للتأهيل والتدريب، فيما رسمت النجاحات صورة إيجابية للمهاجر المتفوِّق علميا، والمبدع حياتيا، والمخلص عمليا، والمؤهَّل للإدارة والقيادة .

لمصلحة من يتم تجاهل التلوث الاشعاعي في العراق !

عزام محمد مكي

لقد استخدمت في الحروب التي شنت ضد العراق ١٩٩١ و ٢٠٠٣ كميات كبيرة من اليورانيوم "المنضب" اكبر بكثير من مما استخدمت في الحروب التي شنت على كل من افغانستان و البلقان، مع ذلك استرعت منطقة البلقان اهتمام وتدخل اكبر من قبل الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة النووية، حيث بعثت الامم المتحدة خبرائها لاجراء عمليات المسح الضرورية فيما يخص تحديد مناطق التلوث باليورانيوم ومستوى التلوث ومدى خطورته على الناس والبيئة ووضع التوصيات الضرورية لتنظيف المناطق الملوثة ، لقد تم ارسال بعثات متخصصة الى جميع مناطق ماكانت تسمى بيوغسلافيا، أقول بانه رغم الكمية الكبيرة من اليورانيوم التي القيت على العراق وخاصة وانه في حرب ٢٠٠٣ تم تركيز الضرب على المناطق السكنية، مع ذلك لم يتم لحد الآن اي مسعى جدي جدي يتناسب مع الحجم الكبير للخطر الذي تعيش في ظله الملايين من ابناء الشعب العراقي، سوى ماتضمنه تقرير الامم المتحدة في ٢٠٠٣ .

مع العلم بان القسم المتعلق باليورانيوم في هذا التقرير لم يستند على بحث ميداني من خبراء او اختصاصيين، وانما استند على على ماورد في الصحافة وعلى ماورد في الدراسة الميدانية التي اجراها فريق الامم المتحدة على الاراضي الكويتية بدعوة من الحكومة الكويتية، لدراسة عواقب استخدام اليورانيوم في حرب ١٩٩١. مع ذلك وبناء على هذه المعلومات اوصى تقرير الامم المتحدة بضرورة الاسراع باتخاذ الخطوات اللازمة لرفع الوعي بالخطورة الناجمة عن التلوث باليورانيوم بالاضافة الى تحديد مناطق التلوث ومستواه .

ماهو اليورانيوم "المنضب" وهل هو منضب حقاً ؟

ان اليورانيوم "المنضب" معدن ثقيل عالي السمية وهو منتوج ثانوي لعملية تخصيب اليورانيوم. وهو مثله مثل اليورانيوم الطبيعي والمخصب، مادة سامة من الناحيتين الكيميائية والاشعاعية، ورغم تسميته بالمنضب يبقى يمتلك ٦٠٪ من الطاقة الاشعاعية لليورانيوم الطبيعي. وحسب مديرية الطاقة الامريكية، فان كمية اليورانيوم "المنضب" المخزن حاليا تقدر بحوالي ٧٠٠,٠٠٠ طن متري وتقوم هذه المديرية بادارة مشروع ضخم يتولى الاشراف على هذا المخزون الهائل والموزع على عدة مناطق على الاراضي الامريكية، من خلال برنامج صيانة في منتهى التشدد. حيث يتم خزن اليورانيوم "المنضب" في اسطوانات من الفولاذ سمكها ٠,٧٩ سم، وتحتوي كل اسطوانة على ١٢ طن متري من اليورانيوم المنضب، رغم التشدد في برنامج الفحص الدوري على هذه الاسطوانات، المتضمنه اعادة تغليف الاسطوانات وتغير اماكنها لاجل ضمان عدم حدوث تسرب، مع ذلك فقد اثار وجودها الكثير من الاعتراضات. ففي ولاية تينسي على سبيل المثال، تم الاتفاق اما على تحويل كل المخزون في هذه الولاية، او ازالته قبل ٣١ كانون اول ٢٠٠٩ من الولاية بالكامل، وبناء على توصيات مقدمة من مجلس الامن الدفاعي للوسائل النووية، قامت مديرية الطاقة الامريكية بتطبيق برنامج مشدد لتأمين سلامة وامن الاسطوانات وعلى اثرها تمت المصادقة على ان عملية الخزن تلبي متطلبات الامن مادام البرنامج مطبق بشكل حرفي، ان كل هذه الاجراءات المكلفة نابعة بالتاكيد من الاقرار بالخطورة الكبيرة التي يشكلها اليورانيوم "المنضب" من خلال خصائصه الاشعاعية والكيميائية .

وبسبب الكلفة العالية التي تتطلبها عمليات الخزن والمراقبة والصيانه، تقود الادارة الامريكية الى برنامج للتعامل مع هذه الكمية الهائلة من اليورانيوم " المنضب"، بالاضافة الى ايجاد بدائل لعمليات الخزن الحالية. ومن ضمن هذه البدائل استخدام اليورانيوم "المنضب" للاغراض العسكرية .

ميزتان اساسيتان تأسس عليهما تفضيل اليورانيوم "المنضب" على معادن اخرى، لصناعة القذائف المضادة للدروع والتحصينات هما الكثافة العالية له (١,٧ مرة قدر كثافة الرصاص)، حيث تزن كمية بحجم كرة المنضدة منه ½ كغم، وكذلك الطاقة الحرارية الهائلة التي تنطلق من احتراقه اثر ارتطامه بالهدف ، قادرة على صهر المعدن وحرق مابداخل الهدف .

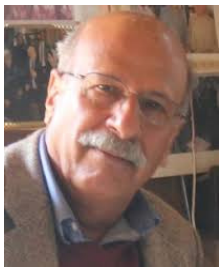

لقد اثبتت قذائف اليورانيوم "المنضب" فعالية عالية في كل الحروب التي استخدمت فيه هذا السلاح الرهيب بدءاً من حرب الخليج/ الكويت و حرب البلقان واخيرا الحرب التي شنت على العراق في ٢٠٠٣. ان الحرارة العالية المنبثقة من ارتطام قذيفة اليورانيوم مع جدار الدبابة يجعل اختراق القذيفة للدبابة كمثل اختراق السكين للزبد. ولكن مايحصل بعد ذلك لايهم ادارة المجمع الصناعي العسكري الامريكي المهتم بسحق "العدو" فحسب .

عندما تصطدم قذيفة اليورانيوم بجسم الهدف يحترق ٧٠٪ من اليورانيوم متحولا الى غبيرات من اوكسيد اليورانيوم التي سوف تتطاير في الهواء بسبب الانفجار مما يساعد على انتشارها على مناطق واسعة .

ورد في احدى وثائق الجيش الامريكي بان السحابة الناتجة عن انفجار قذيفة اليورانيوم "المنضب" تحتوي على غبيرات اوكسيد اليورانيوم القابلة للاستنشاق والدخول الى الجهاز الهضمي وكذلك التنفسي مسببة التسمم .

ان ٦٠٪ من غبيرات اليورانيوم يكون قطرها اقل من ٥ ميكرون وان قطر الغبيرات القابلة للاستنشاق هو اقل من ١٠ ميكرون .

١٦

لقد اثبتت الاختبارات الميدانية للجيش الامريكي بان التلوث الاكبر يحدث ضمن ٥ الى ٧ متر من منطقة الانفجار ولكن سحابة الغبيرات المتكونة بسبب الانفجار الذي يقذفها عاليا في الهواء يمكن ان تحمل مع الريح الى مسافه حوالي ٤٠ كم. ورغم نفي الادارة العسكرية في كل من بريطانيا واميركا امكانية انتشار اليورانيوم كل هذه المسافة، خرجت دراسة علمية حديثة تسلط الضوء على امكانية ان تكون اجواء اوربا قد تلوثت باليورانيوم جراء حملة "الترويع والصدمة" التي القيت في ليلة واحدة منها ١٥٠٠ قنبلة على بغداد وحدها .

دقائق الفا والشفرة الوراثية

لقد اكدت الكثير من التجارب المختبرية تأثر التشكيلة الوراثيه للخلية عند تعرضها للاشعاع ذو الطاقة المنخفضة (دقائق الفا) مسببة مايعرف الطفرة الوراثية ، كما اضهرت دراسات اخرى امكانية انتقال الضرر الحاصل للتركيبة الوراثية الخاصة بالخلية المتعرضة للاشعاع الى خلايا اخرى محيطة بها ولم تتعرض للاشعاع. كما برزت في الاونة الاخيرة شواهد تفترض امكانية ان تقوم الخصائص الكيمياوية السمية لليورانيوم "المنضب" في الجسم بمضاعفة التأثير الاشعاعي له مما قد يؤدي الى مضاعفة التخريب الجيني بالنسبة للمتوقع .

ان نتائج التخريب الجيني تعتمد على نوع الانسجة المتعرضة لاشعة الفا. ان السرطان هو النتيجة المباشرة للتخريب الحاصل في الخلية ، والذي يتنوع حسب النسيج الذي يتاثر بالاشعاع. ولكن اذا ترسبت دقائق اليورانيوم في الانسجةالمولدة للخلايا التناسلية فان التخريب الوراثي سينتقل الى الاجنة مسببا التشوهات الولادية .

الاطفال ضحايا اليورانيوم الاوائل

ان الاطفال هم اكثر فئات الشعب عرضه للتاثر باليورانيوم، ان سرعة الامتصاص العالية عند الاطفال، وكون كمية كبيرة من الدم تستخدم لتغذية العظام بالاضافة الى كثرة وجود الانسجة الرقيقة كل هذه العوامل تجعل من الاطفال الهدف الاسهل للسرطانات التي يسببها اليورانيوم "المنضب"، ان اكثر هذه السرطانات التي تصيب الاطفال هي سرطان العظام والليوكيميا بالاضافة الى الى سرطان الغدد اللمفاوية الذي كان من النادر حدوثه عند الاطفال دون سن ١٢.

الشواهد الميدانية على علاقة اليورانيوم "المنضب" بالاصابات السرطانية

ان انتقال اليورانيوم "المنضب" (اوكسيد اليورانيوم الناتج من احتراق اليورانيوم) الى الانسان يأخذ اشكال عديدة، ان المستودعات التي تستخدم لتجميع العربات العسكرية المدمرة بفعل قذائف اليورانيوم، تصبح مصدر تلوث خطير للافراد الذين ياتون الى هذه المناطق. لقد اصبحت مناطق السكراب هذه مصدر رزق لكثير من الناس الذين يبحثون عن لقمة خبز لاطفالهم ، ان هؤلاء الكادحين حين ضاقت بهم سبل العيش يقومون بتفكيك بقايا الآليات العسكرية ليبيعوها خردة في الاسواق. يؤكد الدكتور جواد العلي مدير مركز الدراسات السرطانية في البصرة على حدوث اصابات بسرطان الدم بين الافراد الذين قاموا بتفكيك الدبابات في خور الزبير. من المحزن حقا، ان هؤلاء الناس في سعيهم لكسب العيش، قد لايتاح لهم رؤية اطفالهم يكبرون !!

بالاضافة الى ان الجروح هي المنفذ لتغلغل اليورانيوم لداخل الجسم، فان التعرض الخارجي لليورانيوم "المنضب" يجعل الجسم هدف لاشعاعات الفا وبيتا و غاما ، ان الجلد قادر على منع تغلغل اشعة الفا، لكن تستطيع كل من اشعتي بيتا و غاما على التغلغل خلال الطبقة الخارجية (المتقرنة) للجلد لتسبب التخريب للانسجة الحية الداخلية .

ان العشرات الالوف من الجنود الامريكان والبريطانيين اصيبوا بمرض متلازمة حرب الخليج بسبب تعرضهم لاشعاعات اليورانيوم بسبب تماسهم مع الاليات العسكرية المدمرة .

لكن من الواضح جدا هو ان اي برنامج جدي وشامل يستهدف معالجة مشكلة اليورانيوم "المنضب" وعواقبها في العراق لن يجد الطريق سهلا لان يرى النور والتطبيق. فالمعارضة له ستكون قوية من قبل قوات الاحتلال التي لاتعترف حكوماتها بعواقب استخدام هذا السلاح على الصحة والبيئة. قد يكون من الواضح الخلفية السياسية والاخلاقية التي تقف خلف هذه المعارضة من قبل الادارتين الامريكية والبريطانية، خاصة ارتباط عدد من الشركات التي لها نفوذ على هاتين الادارتين بتطوير صناعة اسلحة اليورانيوم "المنضب". وكذلك من الواضح ايضا سبب عدم التصدي الحازم من قبل اية من الحكومات "العراقية" التي تعاقبت منذ الغزو ولحد الآن، خاصة وانها تتمترس في المنطقة الخضراء .

ولكن هل من الواضح والمعقول ونحن نواجه واحده من ابشع الاعمال بربرية في هذا العصر، لماذا لم يتم لحد الآن المبادرة بحملة ضغط تقوم بمساعدة ضحايا هذا التلوث البشع.. حملة تقوم بالضغط على "البرلمان العراقي" لاجل القيام بمبادرة تطالب الحكومة العراقية بتحمل مسؤليتها في معالجة المشكلة .. حملة تقوم بالتعاون مع المنظمات العالمية من اجل الضغط على الادارتين الامريكية والبريطانية لتحمل مسؤوليتهما ؟؟؟

ان المسؤولية السياسية و الاخلاقية تحتم على الاحزاب و التجمعات السياسية العراقية بالاخص تلك التي تحتل مقاعد في مجلس النواب باعتبارها تمثل جماهير الشعب التي انتخبتها، ان تفرض هذه القضية على جدول الاعمال من اجل انصاف الضحايا و حماية الاجيال المقبلة .

يتحتم على منظمات حماية البيئة و منظمات المجتمع المدني ان ترفع مستوى الوعي بمخاطر هذه الكارثة البيئية و مدى خطورتها على البيئة و الانسان. ربما تكون نقطة البداية في الشروع بتحديد المناطق الملوّثة و التحذير منها .

و لكي تصبح تلك المسالة قضية وطنية و شعبية يجب العمل من اجل تشكيل وفود شعبية للضغط من اجل معرفة الحقيقة .

حقوق النزلاء و المودعين في التشريع

القاضي كاظم عبد جاسم الزيدي

إن العقوبة بمفهومها الحديث لم تعد وسيلة للاذى و الانتقام من الجاني وأنما وسيلة لاصلاحه و تقديم سلوكه و منعه بالتالي من العودة الى الجريمة و قد أدرك المعنيون بالشؤون الجنائية و منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حقيقة ظاهرة الاجرام كمشكلة اجتماعية لا يمكن التخفيف من حدوثها الا باستخدام الطرق العلمية الحديثة في معالجة المجرمين فأصبح هدف العقاب إصلاح المجرمين و تأهليهم حيث لم يعد المجرم بنظر المجتمع انسانا منحرفا ينبغي القضاء عليه أو الانتقام منه بل أصبح ينظر اليه كانسان منحرف عن الطريق .

وأصبح دور السجن هو الاصلاح و التقويم و تأهليه للعودة الى المجتمع شخصا مؤتلفا مع نظمه ومحترما لقوانينه فالسجين انسان له كرامته و حريته المقررة من قبل الله عز وجل مايلزم الاقتصار على السجن في أقل قدر ممكن فهو ضرورة وليس أصلاً و الضرورة تقدر بقدرها و هذه رؤية واقعية تتفق مع روح الاسلام و المبادئ الانسانية و قد نص الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ بان لكل فرد الحق في الحياة و الامن و الحرية و انسجاما مع القواعد النموذجية للحد الأدنى لمعاملة المسجونين و المعايير الدولية لحقوق الانسان التي أقرتها هيئة الامم المتحدة عام ١٩٧٧ و بغية توحيد القواعد القانونية المنظمة لعمل دائرتي أصلاح الكبار واصلاح الاحداث و مراكز التوقيف و توفير قدر أكبر من إجراءات و تدابير الرعاية و التأهيل للنزلاء والمودعين لكونها الوسائل الضرورية التي تسهم في إعادة دمج المحكوم عليه في المجتمع و خلق الظروف الملائمة المنسجمة مع احكام القانون و المعايير و القواعد التي تؤدي الى أن تغرس في نفس المتهم و المحكوم عليه اتباع الطريق السوي و تنمية الشعور بالمسؤولية لديه تجاه نفسه و المجتمع و بغية تحقيق الهدف الاسمى و هو الاصلاح و التهذيب و توفير الحياة الكريمة للنزيل و المودع بعد إنهاء محكوميته شرع المشرع العراقي قانون إصلاح النزلاء و المودعين المرقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ و نشر في الجريدة الرسمية «الوقائع العراقية» بالعدد (٤٤٩٩) في ١٦ /٧ /٢٠١٨ و يتم الفصل بين النزلاء و المودعين و الموقوفين الذين لم يحاكموا في شكاوى مدنية و يودع النزلاء الذين بلغت أعمارهم ثمانية عشر عاماً دعاوى جنائية أو شكاوى مدنية أو الذين حكموا في دعوى جنائية عاما في قسم منفصل عن النزلاء البالغين الذين بلغت أعمارهم إثنين و عشرين عاما و يخصص مكان في الاصلاحية يسمى مركز الاستقبال و يتم مسك سجل خاص بالمحكومين يشخص كل حالاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتفاصيل الهوية و أسباب دخول الاصلاحية و يوم و ساعة الدخول و تقسيم النزلاء و المودعين الى قسمين الذين يدخلون اول مرة والعائدون الى الجريمة و تنظيم اضبارة خاصة لكل نزيل و مودع تحتوي على دراسة كاملة لحالته الفردية و صحته النفسية و العقلية وعدد الجرائم التي ارتكبها و مدى خطورته على المجتمع .

وعلى دوائر الاصلاح توفير الشروط الصحية في الاقسام الاصلاحية من حيث التنظيف والتهوية و الاضاءة و توفير سرير نوم لكل نزيل او مودع او موقوف وتوفير العلاج الطبي المجاني للنزيل و المودع والزيارات الدورية من اللجان الطبية لفحصهم و مراقبة الحالة الصحية لهم و يتولى معهد بحوث التغذية في وزارة الصحة تحديد كمية و نوعية طعام للنزيل أو المودع ويشترط في الطعام أن يكون صحيا و كافيا و مناسبا لديانة و معتقد النزيل و أن يتم توفير الماء الصالح للشرب لهم باستمرار وبكميات كافية و لكل نزيل و مودع و موقوف التعرض للهواء الطلق و أشعة الشمس بما لا يقل عن ساعة واحدة يوميا لممارسة التمارين الرياضية المناسبة أو التعرض لأشعة الشمس و يشترط في الاماكن المخصصة لنوم و راحة النزلاء و المودعين و الموقوفين توفر شروط قانونية و صحية فاذا كانت موزعة على شكل غرف لشخص واحد ينبغي أن يشغل كل سجين غرفة بمفرده أثناء الليل و يجوز لمدير السجن تخصيص الغرفة لاكثر من نزيل أو مودع على ان لا يزيد على ثلاثة في الازدحام المؤقت في السجن و ان تكون مستوفية لأقصى شروط السلامة و الرعاية الصحية و مناسبة للظروف المناخية و أن تكون النوافذ واسعة و محصنة و أن تكون أحواض الغسل و الوضوء و المرافق الصحية كافية لتمكين كل سجين من الغسل و الوضوء و توفير حمامات مناسبة للاستحمام و يراعى فيها أن تتناسب درجة الحرارة فيها مع المناخ و أن تتيح فرصة الاستحمام ما لا يقل عن مرة واحدة في الاسبوع لكل النزلاء و المودعين و الموقوفين من أجل المحافظة على النظافة الصحية العامة و يوفر لكل نزيل و مودع و موقوف سرير خاص مع اللوازم الكافية الخاصة بفراشه التي يجب أن تكون نظيفة و يجب نقل النزلاء المرضى الذين يحتاجون للعلاج الى المستشفيات و الاطباء المتخصصين وان تكون المراكز الصحية في السجون و المواقف و للنزيل و المودع الحق في التعليم و مواصلة الدراسة داخل دائرة الاصلاح خلال مدة محكوميتهم و على الدائرة أن تعمل على تامين الدراسة و إيصال المحكوم الى داخل قاعة الامتحانات لأداء الامتحانات النهائية حيث تضمن الفصل السادس من قانون اصلاح النزلاء و المودعين العراقي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ على تعليم النزلاء و المودعين حيث لكل نزيل و مودع الحق في التعليم و مواصلة الدراسة و لكل المراحل و تتولى وزارة التربية بالتنسيق مع وزارة العدل تحقيق المتطلبات الموضوعية لتنفيذ برامج دائرتي الاصلاح العراقية و إصلاح الاحداث لتعليم وتأهيل النزلاء و المودعين بفتح المدارس العامة و المهنية بجميع مراحلها داخل أقسام الاصلاحية .

و يمنع ذكر أي بيان في الشهادة الدراسية أو المهنية التي يحصل عليها النزيل و المودع أثناء تنفيذ العقوبة يشير الى أنه حصل عليها في دائرتي الاصلاح العراقية أو إصلاح الاحداث و تكفل دائرتا الاصلاح لكل نزيل ومودع أتم الخامسة عشرة من العمر حق أو تدريبه مهنيا و تهيئة أسباب العيش له بعد انقضاء محكوميته و مساعدته على الاندماج في المجتمع وانشاء الورش و المعامل و المنشآت و مستلزمات العمل الكريم المناسب والاستغلال الامثل للإمكانات و التخصيصات المالية المتوفرة لها و يحظر تشغيل النزلاء و المودعين باعمال السخرة في الاقسام الاصلاحية و يكون العمل من مقومات العملية الاصلاحية و التأهيلية و ليست عقوبة بذاتها و مراعاة رغبة النزيل و المودع باختيار مايتلاءم منه مع قدرته و مؤهلاته و تتولى دائرة الاصلاح العراقية و إصلاح الاحداث مهمة التعاقد مع الجهات الحكومية التي تحتاج الى تشغيل النزيل داخل ورش و معامل القسم الاصلاحي و يشترط في تشغيل النزيل أن يكون قد أمضى عشرة من المئة من مدة محكوميته و يستثنى المحكومون بجرائم القتل العمد غير المتنازل عنه و جرائم السرقة و اختلاس أموال الدولة و جرائم الارهاب و جرائم المخدرات و جرائم الخطف و الاغتصاب و جرائم غسيل الاموال من التشغيل الخارجي و تطبق احكام قانون العمل النافذ في ما يتعلق بالاجور و تحديدها واوقات وساعات العمل و الاجازات و العطل و الاعياد و حماية المرأة العاملة و حماية الاحداث و السلامة المهنية و من حقوق المودعين و النزلاء حق تلقي الزيارات حيث نصت المادة (٢٦) من قانون اصلاح النزلاء و المودعين بان للنزيل و الموقوف استقبال زائريه وأسرته مرة واحدة على الاقل لكل منهما في الشهر وتوفير مكان مناسب ولائق للزيارات الأسرية و للمودع استقبال زائريه مرة واحدة في الاسبوع إذا كانت الزيارة في مصلحته و لها أثر في تأهيله و تقويمه و يكافأ النزيل او المودع بزيادة عدد الزيارات .

اذا ثبت تفوقا في عمله أو دراسته أو أبدى سلوكا متميزا و يسمح ببقاء الاطفال الرضع في السجن أو الموقف مع أمهاتهم و يتم توفير حضانة للاطفال يشرف عليها طاقم من الموظفين المؤهلين يكون فيها الاطفال تحت رعايتهم عندما لا يكونون في رعاية أمهاتهم و لمدير عام دائرة الاصلاح العراقية و اصلاح الاحداث بعد موافقة الوزير المختص منح اجازة منزلية لا تزيد على خمسة ايام كل ثلاثة اشهر للنزيل و المودع من العراقيين على ان لا يكون محكوما عن جرائم الارهاب أو الجرائم الماسة بامن الدولة الداخلي او الخارجي أو جرائم القتل العمد غير المتنازل عنه و أي جريمة معاقب عليها بالاعدام أو السجن المؤبد و للنزيل و المودع حق مراسلة من يشاء و تسلم الرسائل ممن يشاء عن طريق البريد العادي أو البريد الالكتروني الرسمي للسجن و للنزيل و المودع تقديم الطلبات و الشكاوى الى المدير العام المختص في دائرتي الاصلاح أوالى مفتش السجن او الموقف و يراعى عند نقل النزيل أو المودع عدم تعرضهم الى انظار الجمهور و الاهانة و التشهير و أي عناء جسدي .

كيف نقرأ التكييف القانوني للانتخاب في الوضع العراقي؟ وحقوق الناخب في المشاركة الحرة تعبيراً عن إرادته من عدمها؟

د. تيسير عبدالجبار الآلوسي

الأساس في الديمقراطية أن تحتكم السلطة إلى إرادة الشعب بمعنى أصوات المواطنين المعبر عنها في انتخابات حرة ينبثق عنها نظام سياسي تتحدد العلاقة فيه بين الحاكم والمحكوم وعليه فالانتخاب أداة أو وسيلة للبناء المؤسسي وليس غاية وبمعنى آخر فإنَّ الشرعية الحقيقية تقوم على الوصول إلى الرضا الشعبي، ما لا يتحقق بأي تزييف (انتخابي) وإنما بشكل أكيد ما يتحقق عبر وجود حرية الاختيار وكفالتها وضمانها بتوافر المساواة والعدل اللذين يمران بمنطقة حماية التنوع والتعددية ومجموع الحريات الأساس الخاصة والعامة .

ولتوكيد حرية الاختيار سيكون علينا أن نرصد ونجد انتخابات تبدأ بإجراءات تنظيمها وتنتهي بنتائجها المعتمدة دستوريا .. وسيكون أيّ خلل في أطر تنظيم تلك الإجراءات إخلال بمخرجات الانتخاب ومن ثم تزييف لنتائجها بالطريقة التي قد تكون بقصدية وتعمّد لمصلحة سلطة أو نظام بعينه، أشير على سبيل المثال إلى إشكالية المحكمة الاتحادية وإلى قانون الانتخابات دع عنك الأمور الإجرائية من قبيل نزاهة المفوضية وصيغة قانون الأحزاب والتجاوز عليه وعلى نصوصه وروحه علناً وبصورة سافرة تستغفل بشكل فاضح المواطن مثال تأكيدها على عدم ترشيح زعامات المجموعات المسلحة وهم أعضاء حاليين وغيره كثير مما يخص هذا القانون والنظم الحزبية ..

من أجل ذلك، لابد أن نعي معنى التكييف القانوني الحقوقي للانتخاب وما يجابهه الشعب العراقي اليوم على سبيل المثال بتوجهه نحو انتخابات يريد منها تغيير النظام.. وإذا كان الشعبُ قد امتنع عن التصويت في الانتخابات الأخيرة بنسبة فاقت الـ٨٠٪ بمعنى المقاطعة تعبيراً عن رفضه شروط الأداء وما أحاط بها فإننا شاهدنا مكامن الاعتراض والاحتجاج الشعبي في الحجم الحقيقي للتزييف والتزوير الذي انتهى كعادة اللعبة الانتخابية العراقية بأن كانت الصناديق بمنطقة والنتائج في أخرى؛ دع عنك مراحل الأداء وإجراءاتها مما تم تفصيله على مقاس أحزاب السلطة ونظامها سواء بشروطه القانونية أم الفنية المخصوصة.. فكيف يأتي التغيير والسلطة نفسها هي من يحدد العقد الاجتماعي برمته لاحظ قضية الدستور المعطل التعديل منذ نهاية ٢٠٠٧ حتى يومنا؟ وكيف يأتي التغيير والقوانين تفصَّل على مقاس بعينه ويتم التحكم بها على وفق المنتظر منهم وزعاماتهم بما يعيد إنتاجهم.. بوقت ندرك أن الحكومات الانتقالية والمراحل الانتقالية تتضمن إعلانا دستوريا بديلا عندما يختار صاحب السمو الدستوري أي الشعب تغيير عقده الاجتماعي\ دستوره ونظامه السياسي ..؟

وعليه، فلابد هنا من أن نشيع الوعي المتخصص لنفرض إرادة المواطن في صياغة العقد بين الحاكم والمحكوم ونظامه السياسي الذي يختاره ديموقراطيا.. ولأجل ذلك نذكر بأنَّ صيغ التكييف القانوني للانتخاب تقع بين ثلاثة توجهات للفقه القانوني:

اعتمد الأول كون الانتخاب حقاً شخصياً للفرد بوصفه عضواً مجتمعيا بدولة بعينها لا يملك طرف ما أياً كان، حرمانه منه ... ولأنه حق شخصي فإنه يملك حق ممارسته أو عدمه، ومن ثمّ فهو ليس إجباري الأداء .. ولأنه شخصي فهو حق يمكن تداوله أو التصرف به بالاتفاق مع آخر\ آخرين، الأمر الذي يتنافى مع حقيقة الانتخاب واجباً يعود للشأن العام تنظّمُهُ الكينونة المجتمعية للأمة \ الدولة .... على أننا نتذكر وضع المواطن العراقي واستلابه حقوقه وحرياته حداً لم يتمكن فيه من حرية التعبير والاشتغال المجتمعي في الشأن العام إلا بحدود خدمة طغاة جدد يحكمونه باسوار التضليل الديني مرة وتكفيره بذرائع متناقضة لكنها تبرر وجودها وفي أحيان أخرى بسلاحهم الميليشياوي المنفلت المشرعن وغير المشرعن فضلا عن العبث بالمال السياسي الفاسد والمفسد المتأتي لصوصياً..

أما الاتجاه الفقهي الآخر فقد اعتمد على كون الانتخاب حق لأداء الحق العام وظيفة اجتماعية سياسية عامة حيث الأمة \ الشعب شخصية قانونية واحدة لا تتجزأ ولا تتوزع سيادتها على الأفراد وبينهم وإنما يُكلَّفون بواجب أو وظيفة (الحق العام) اختيار ممثلي الشعب\الأمة.. مع انتباه على أن هذا الاتجاه يقسم المواطنين بين إيجابيين يتمتعون بالأهلية في ممارسة الحقوق السياسية وسلبيين لا يمتلكون حق الانتخاب وإن امتلكوا حقوقهم المدنية.. بمعنى أن الاقتراع ليس كما الاتجاه السابق اقتراعاً عاماً وإنما هنا الاقتراع مقيد بشروط وبأن التصويت إجبارياً ..

إنّ هذا يرتّب إمكان إلزام المشمولين بالانتخاب بالتصويت وربما ترتبت عليهم غرامات بحال التخلف عنه ولأنه وظيفة بمعنى اختصاص دستوري فهو تكليف محدد بمشمولين بعينهم .. وسأترك التطبيق العراقي بشأن هذا الخيار .

ولكن الأمور قد تكون مؤاتية وأكثر نضجا وسلامة في الخيار الثالث الذي يعتمد كون الانتخاب سلطة قانونية مقررة على الناخب كوظيفة؛ تحقيقا للمصلحة العامة لا للمصلحة الشخصية.. واستناداً إلى هذا التكييف القانوني فإن للمشرِّع، ممن تحدده المواد والقواعد أو الأعراف القانونية، له أنْ يعدل بشروط، ممارسة الانتخاب على وفق مقتضيات المصلحة العامة. حيث يفرض التكييف أيضاً ألا يتمكن الشخص من تداول الحق و\أو التنازل عنه أو الاتفاق بشأنه وعليه مع آخر\ آخرين؛ كما يشار إليه في الاتجاه الأول.. بمعنى الجمع بين الحق الشخصي والحق العام وتوفير آليات أداء أشمل في تكاملها الوظيفي .

وتكييفاً للبعد القانوني في الانتخابات ولأن المواطن يمكنه الإحجام عن التصويت بحال اختار رفض نظام التصويت ذاته أو أراد التعبير عن عدم رضاه عن كل الخيارات المطروحة وعن رفضه النظام السياسي ذاته، يمكن للناخب أن يمتنع عن التصويت حتى لمجرد أنه رأى عدم امتلاكه معرفة كافية بمسارات الانتخاب المطروحة أو وجد أنه تم استبعاد رؤاه مما تمّ تشريعه بما لم يوفر له القناعة الكافية بالتشريع، قانون الانتخاب، أو أيٍّ من إجراءاته.. أذكّر هنا بأن (مجلس نواب) السلطة يفصل الأمور على مرامه كما يتبدى من سير النقاشات ويستبعد ممثلي الصوت الشعبي من ممثلي ميادين الثورة الشعبية السلمية المحملة بجراحات فلاغرة وبدماء نازفة أنهارا بلا من يحدد المجرم المحدَّد جهارا نهارا ويجلبه للمقاضاة ألا وهو السلطة وأجنحتها الميليشياوية فيما السلطة بحكومتها الحالية تبحث عن منفذين بالاسم وكأن القضية جنائية عادية بلا دافع سياسي مفضوح .

وبحال الاتساع وللتفصيل، فإن دواعي عدم المشاركة في الانتخاب، قد تعود لسيادة العنف السياسي والقهر والحرمان لأي سبب ادعته السلطة بما يجعلها تتحكم بتوجهات مخرجات العملية الانتخابية من قوانين وتشريعات وآليات أداء، فضلا عن عدم توافر البيئة وفضاء المشاركة من دوافع تتأتى من جسور علاقة صحية بين السلطة والمواطن، فهل تتوافر تلك الأجواء عراقياً اليوم ؟

إن إطلاق تصريحات غير فاعلة ولا تؤدي مهام توفير شروط الانتخاب، هي جزئية رئيسة وخطيرة من إشكالية التكييف القانوني، تدحض [محاولات] حتى ذوي النيات الحسنة، عندما تفشل بأداء مهام توفير الاشتراطات التي ينبغي توافرها لأي انتخابات شفافة منصفة نزيهة وعادلة..

لكننا لا نقف عند حدود الإجراءات المخصوصة بالحكومة المعبرة عن السلطة السياسية ولكنها تمتد إلى أنه لا مجال للحديث عن سلامة انتخابية من دون وعي كاف بمعنى قضايا من قبيل التعليم والدخل أو الأمور المعاشية. إن تشويش التعليم وتخلفه أو تراجعه يدفع لانخفاض المشاركة كما أن موارد الفرد المختلفة تؤدي لاختلاف الفئات بحسب الدخول المتحققة بين الفقر والفقراء والغنى والأغنياء .

وددت في إطار التكييف القانوني أن أشير إلى النظم الانتخابية وكيف توفر دافعا للمشاركة الفاعلة أو تحدد تلك المشاركة وتضيق دائرتها وتحرم فئات كبيرة من دافع المشاركة. على سبيل المثال: قضية تعدد الدوائر بين تطبيقها على الظرف العراقي القائم أو الدائرة الانتخابية الواحدة.. ومعنى شمولها مواطني الدولة بلا تمييز أو تجاوزها على ظرف مجموعة قومية أو إثنية أو مذهبية... أذكّر بقانون إدارة الدولة ومرحلة وجدنا فيها الجمع بين الدائرة الوطنية الواحدة وبين دوائر بمستوى المحافظات، فيما اليوم يرسمون للدوائر المتعددة في ظل نفس اللعبة من عدم توفير الإحصاء الرسمي وعدم الانتهاء من ترسيم التقسيمات الإدارية الفديرالية للأقضية والدوائر الانتخابية المقصودة وهي بالعشرات !؟

كما أود هنا أن أشير إلى سانت ليغو سريعا بوصفه نظاماً و\أو آلية بعينها بخاصة هنا عراقياً بالقانون المعدّل على طريقة رفع النسبة إلى ١,٩ بما جار ويجور على فئات وأحزاب بعينها... مثلا أحزاب الميادين الناشئة وتلك الفقيرة مادياً مقابل حيتان الفساد واللصوصية من طبقة الكربتوقراط التي نمت وتفاقم أمرها طوال ١٧ سنة من النهب والقرصنة واليوم تدخل التنافس بأسماء تتستر بها من قبيل تسمية المدنية والوطنية الزائفة التي لا يهم المتاجرين بها التسمية، قدر اهتمامهم بالمخرجات التي يناورون بها الذهنية السائدة .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

No. 93 Sep. 2020

العدد الثالث وتسعون - أيلول ٢٠٢٠

ملاحظات خاطفة حول الدَين العام العراقي

الدكتور مظهر محمد صالح *

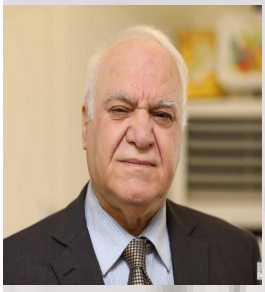

في ضوء الازمتين المالية والاقتصادية التي يعيشها العراق حاليا فقد آن الاون لاعادة عرض بعض التفاصيل المتعلقة بتركيب الدين العام العراقي والذي يصنف على النحو الاتي :

اولاً : ٢٥ مليار دولار ديون خارجية اغلبها سيادية واجبة الدفع خلال الاعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٨ وهي من بقايا تسوية ديون نادي باريس مضافا اليها ديون حصلت عام ٢٠١٦ ولم تتعدى ١٢ مليار دولار من اصل ٢٥ مليار دولار في اعلاه بسبب ازمة النفط وقت ذاك والحرب على داعش مقدمة من مجموعة السبعة الكبار والصين واقتراض من سوق راس المال .

ثانياً : هنالك ديون سيادية لمجموعة دول من خارج اتفاقية نادي باريس /٢٠٠٤ وتخضع لشروط الاتفاق مع النادي وتظهر برقم اجمالي قبل الشطب وتعود لاعوام قبل ١٩٩٠ ما يقتضي شطبها بنسبة ٨٠ ٪ فاكثر اذا كان الدين صحيح وحساباته وفق معتقدات نادي باريس وتعاد جدولة بقايا الدين ومنها : اربعة دول خليجية (السعودية والكويت وقطر والامارات)وثمانية دول مثل بولندا والبرازيل وتركيا وغيرها .

وان احمالي ذلك الدين من دون شطب مازال بنحو بنحو ٤٣ مليار دولار (ولكن لابد ان تشطب بموجب اتفاق نادي باريس والا فان الدين معلق) .

ثالثاً : بالرغم مما تقدم فان الجانب الاكبر من الديون في اعتقادي والذي يبلغ اليوم قرابة ٦٠ مليار دولار هو (الدين الداخلي سواء نقدا او لقاء كفالة بدفع الدين من قبل وزارة المالية) .

وهذا الدين (الداخلي) هو بين وزارة المالية والجهاز المصرفي الحكومي حصراً (رافدين رشيد المصرف العراقي للتجارة والبنك المركزي العراقي) .

ختاماً عند جمع الدين أعلاه(٦٠+٤٣+٢٥)=١٢٨ مليار دولار .

وربما جرى سحب قروض دولية كانت تنتظر دورها في عام ٢٠٢٠ كالتزامات او تعهدات سابقة وهي مازالت تحت السحب سواء من اليابان اوالمانيا وغيرها ولمصلحة بعض المشاريع الاستثمارية المتعهد بتمويلها وقدرها ربما ٦ مليارات دولار ٢٠٢٠، لذا سيبلغ المجموع الكلي للديون (الداخلية والخارجية)برقم هو قريب من الرقم الذي اعلنه السيد وزير المالية البالغ ١٣٤،٤ مليار دولار .

الاستنتاجات:

١-لكون الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢٠ ربما فقد او سيفقد قرابة ٣٠٪ من قيمته في اعتقادي بسبب الازمة النفطية والركود الاقتصادي الذي تمر به البلاد ، فان نسبة ديون العراق والتي (ارتفعت) حقا مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي (المنخفض) سترتفع بالنسبة والتناسب قطعا ، لذلك فقد ارتفعت عن النسبة المعيارية الدولية المقبولة البالغة ٦٠٪ (دين عام الى الناتج المحلي الاجمالي) .

٢- ان دق ناقوس مخاطر الديون جاء باتجهين ، الاول ،حصول زيادة في الاقتراض الداخلي بنسبة عالية ، والاخر ، (احتمال تحصيل بعض القروض الخارجية (اضافة الى المتحصل منها حاليا باتفاقات حكومية سابقة) الممكنة مع المؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين وبما يسوغه قانون الاقتراض للعام ٢٠٢٠ ، منوهين ان ارتفاع الاقتراض الداخلي جاء هذا العام بزيادة بلغت نسبتها ابتداءً ٢٠٪ من اجمالي رصيد الدين الداخلي ذلك بسبب عجز الموازنة التشغيلية وقيد الرواتب والالتزامات الواجبة الدفع جراء الضائقة المالية والاقتصادية التي تعيشها البلاد حاليا منذ الازمة المالية السابقة ٢٠١٤-٢٠١٧ .

* باحث وكاتب اقتصادي ، ناب محافظ البنك المركزي العراقي سابقاً